وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة
من إعداد الطالبة:
سليماني إكرام

العنـــــوان:

أثر التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري – دراسة ميدانية لآراء عينة من موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة

لجنة المناقشة:

د. جبلاحي وفاء	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيساً
د. بوبكر رزيقات	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مقرراً ومشرفاً
د. عمارة أمين	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحناً

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ (39)

وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ (40) ﴾

سورة النجم: الآية 39–40

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز وإتمام هذا العمل.

لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه

بجزيل الشكر والامتنان وفائق التقدير والاحترام للأستاذ الفاضل

الدكتور: بوبكر رزيقات

الذي أشرف على هذا البحث من بدايته إلى نهايته،

ناصحا ومرشدا جزاه الله خير الجزاء

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة

على الوقت والجهد الذي بذلوه لمطالعة هذا البحث خدمة للبحث العلمي

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث.

إهداء

{وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين}

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات

بكل حب أهدي ثمرة تخرجي ونجاحي

إلى من كان دائما مصدرا للدعم والالهام، من غرس فينا حب العلم والمعرفة فخري وقدوتي في الحياة،

إلى من رسم ومهد لي الطريق لأصل إلى ما أنا عليه اليوم، إلى من أحمل اسمه بكل فخر

إلى من احتضنني بقلبه قبل يديه ومن تمنيته أن يشاركني فرحة تخرجي

أبي الحبيب رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

ستظل ذكراك حية في قلبي دائما

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى من سهرت على راحتي وشجعتني وساندتني دائما

وغمرتني بالحب والحنان، إلى شمعتي في الليالي المظلمة من كان دعائها سر قوتي ونجاحي

إلى أغلى ما أملك

أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها

إلى من كانوا خلف كل نجاح داعمين ومساندين إخوتي حفظهم الله

إلى الصدر الحنون من كانت تفرح بنجاحي دائما جدتي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى كل من علمني حرفا جزاهم الله خير الجزاء

وإلى رفقاء السنين وكل من شاركوا فرحتي

سليماني إكرام

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري، ولمعالجة إشكالية البحث قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، تمثل الفصل الأول في الجانب النظري للدراسة وتم تسليط الضوء فيه على مفاهيم عامة حول النظام الجبائي الجزائري والتحول الرقمي وعلاقة التحول الرقمي بتطوير النظام الجبائي الجزائري حيث استخدمنا المنهج الوصفي، أما الفصل الثاني قمنا فيه بإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لآراء عينة من موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة، حيث اعتمدنا على الاستبيان كأداة لجمع البيانات وقمنا بتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS24.

وقد توصلنا إلى أن للتحول الرقمي أثر على تطوير النظام الجبائي الجزائري من خلال تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية وتطوير الإدارة الجبائية وتحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP.

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي، النظام الجبائي الجزائري، نظام المعلوماتية "جبايتك"، النظام المعلوماتي الجبائيSAP.

Abstract:

This study aimed to find the impact of digital transformation on the development of the Algerian tax system, and to address the problem of research, we divided the research into two chapters, the first chapter represents the theoretical side of the study and highlighted general concepts about the Algerian tax system and digital transformation and the relationship of digital transformation to the development of the Algerian tax system, where we used the descriptive approach, As for the second chapter, we dropped what was discussed in the theoretical aspect on the Applied side through a field study of the opinions of a sample of employees of the tax authorities of the state of M'sila, where we relied on the questionnaire as a data collection tool and analyzed the data using the SPSS24 program.

We have found that the digital transformation has affected the development of the Algerian tax system by improving the performance of employees of the tax administration's interests, developing tax administration, improving tax collection and activating tax control through the information system "Jibayatic" and the Tax information system SAP.

Keywords:

digital transformation, Algerian tax system, information system « Jibayatic », Tax information system SAP.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر.....	
إهداء.....	
ملخص.....	
قائمة المحتويات.....	
قائمة الأشكال والجداول.....	
مقدمة.....	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	08
المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الجبائي الجزائري	09
المطلب الأول: عموميات حول النظام الجبائي الجزائري.....	09
المطلب الثاني: عوائق النظام الجبائي الجزائري وتحدياته.....	14
المطلب الثالث: مقومات فعالية النظام الجبائي الجزائري.....	18
المبحث الثاني: الإطار النظري للتحول الرقمي	22
المطلب الأول: ماهية التحول الرقمي.....	22
المطلب الثاني: أهداف واستراتيجيات التحول الرقمي وتحدياته.....	27
المطلب الثالث: مزايا وعيوب التحول الرقمي.....	31
المبحث الثالث: علاقة التحول الرقمي بتطوير النظام الجبائي الجزائري	35
المطلب الأول: التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر.....	35
المطلب الثاني: استحداث نظم معلوماتية جديدة في الإدارة الجبائية (نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP)	39
المطلب الثالث: انعكاسات التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري	44
خلاصة الفصل الأول	48

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	50
المبحث الأول: عرض ميدان الدراسة والمنهج والأدوات المستخدمة	51
المطلب الأول: عرض ميدان الدراسة.....	51
المطلب الثاني: المنهج والأدوات المستخدمة.....	52
المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة.....	55
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأداة الدراسة	59
المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة.....	59
المطلب الثاني: عرض وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو محاور الدراسة.....	61
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها	66
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان.....	66
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات.....	67
خلاصة الفصل الثاني.....	72
الخاتمة	74
قائمة المراجع.....	77
الملاحق.....	85

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	المبادئ الأساسية للضريبة.....	19
2-1	تقنيات التحول الرقمي.....	23
3-1	خطوات التحول الرقمي.....	25
4-1	تحديات التحول الرقمي.....	30

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	عدد التعديلات الضريبية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2015-2022...	14
2-1	تطور عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية والمبالغ المسترجعة نتيجة تطبيق الرقابة الجبائية للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة (2012-2017)	46
3-2	طرق توزيع استمارات الاستبيان.....	51
4-2	هيكل أداة الدراسة (الاستبيان).....	54
5-2	توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي (Likert scale)	54
6-2	قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول.....	55
7-2	قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني.....	56
8-2	قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث.....	57
9-2	معامل ارتباط المحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان.....	57
10-2	نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة.....	58
11-2	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.....	59
12-2	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.....	60
13-2	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.....	60
14-2	عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الأول.....	61
15-2	عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثاني.....	62
16-2	عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثالث.....	63
17-2	القياس الاحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو جميع محاور الاستبيان	64
18-2	اختبار التحقق من شرط التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان.....	66
19-2	اختبار الفرضية الأولى.....	68
20-2	اختبار الفرضية الثانية.....	69
21-2	اختبار الفرضية الثالثة.....	70

مقدمة

أولا: تمهيد

لقد شهد العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي تغييرات في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وكان للتطورات التكنولوجية المتسارعة وتقدم وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات دور بارز في هذه التطورات، فظهور شبكة الإنترنت والتوسع الهائل في استخدام الشبكات الإلكترونية في جميع المجالات، أدى إلى ضرورة التحول من الأساليب التقليدية في إنجاز الأعمال إلى الأساليب الإلكترونية، هذا ما أدى لظهور التحول الرقمي الذي أصبح ضرورة حتمية لابد منها في مختلف القطاعات والمجالات وفي كل بلدان العالم للتعايش مع الحياة الرقمية الجديدة نظرا لما يقدمه من مزايا في تحسين أداء الأعمال، وتقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار وبأقصر وقت ممكن وبالدقة والجودة المطلوبة، وتحقيق مرونة أكبر وكفاءة أكثر في العملية الإنتاجية مما يحقق الأهداف المرجوة لذا تسعى كل بلدان العالم لمواكبة هذه التطورات بدخولها للعالم الرقمي بما فيها الجزائر.

ومن بين القطاعات المهمة في الجزائر نجد القطاع الجبائي، حيث يعتبر النظام الجبائي الجزائري من أهم الأنظمة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل اقتصادها لما لها من دور كبير في توفير إيرادات مالية معتبرة للخزينة العمومية تمكنها من تغطية العديد من النفقات، فالنظام الجبائي يعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة.

وفي ظل التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم يعتبر التحول الرقمي فرصة وخطوة مهمة لتطوير النظام الجبائي الجزائري، من خلال الانتقال من نظام جبائي تقليدي إلى نظام جبائي إلكتروني يتسم بالفعالية والشفافية ويعتمد على الوسائل التكنولوجية في مختلف الإجراءات الجبائية من تحصيل الضرائب وتقديم التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة، ومكافحة كل أنواع الغش والتهرب الضريبي، حيث يمكن للتحول الرقمي تسهيل مختلف العمليات والإجراءات الجبائية وتبسيطها، لذا أصبح لزاما مواكبة التطورات الحاصلة، ولتحقيق ذلك كان لابد من وضع استراتيجيات وقوانين تشريعية جديدة، واستحداث نظم معلوماتية جديدة مما يسمح بتطوير النظام الجبائي الجزائري.

ثانيا: طرح الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لموضوعنا كالتالي:

ما أثر التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري؟

من أجل معالجة وتحليل الإشكالية الرئيسية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الادارة الجبائية؟
- ✓ هل يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية؟
- ✓ هل يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات وهي كالآتي:

- ✓ يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية.
- ✓ يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية.
- ✓ يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعت لاختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي وهي كما يلي:

أ – دوافع ذاتية

- ✓ ارتباط الموضوع بتخصص الباحثة محاسبة وجباية معمقة.
- ✓ الرغبة الشخصية في الاطلاع على الموضوع ودراسته باعتباره حديث النشأة.

ب – دوافع موضوعية

- ✓ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع حديثة الدراسة.
- ✓ الأهمية البالغة للموضوع باعتبار أن النظام الجبائي الجزائري أحد أهم أدوات السياسة المالية للدولة والتي تعتمد عليه لتمويل خزينتها العمومية.
- ✓ محاولة التعرف على التحول الرقمي الذي أصبح من الضروريات في عصرنا الحالي ومدى تأثيره على تطوير النظام الجبائي الجزائري.

خامسا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تعالج موضوعا من المواضيع الحديثة والمهمة والذي يتماشى مع التطور التكنولوجي العالمي وهو أثر التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة في حاجة الإدارة الجبائية إلى التطبيق الفعال للتحول الرقمي في النظام الجبائي الجزائري لتسهيل أداء الأعمال وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، كما أن التحول نحو نظام جبائي إلكتروني أصبح لزاما لمواكبة التطورات الحاصلة ولتحقيق أهداف النظام الجبائي الجزائري المسطرة باعتبار أن هذا الأخير أحد أهم أدوات السياسية المالية للدولة والتي تعتمد عليه لتمويل نفقاتها.

سادسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

- ✓ الإجابة عن الإشكالية المطروحة.
- ✓ الالمام بجميع مفاهيم النظام الجبائي الجزائري والتحول الرقمي.
- ✓ التطرق إلى الإجراءات المتخذة للتحول نحو إدارة جبائية إلكترونية في الجزائر.
- ✓ التعرف على الأنظمة المعلوماتية الجبائية المستحدثة في الإدارة الجبائية ومدى تأثيرها على تطوير النظام الجبائي الجزائري.

سابعا: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وكذا الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها سنتبع المنهج الوصفي وذلك بالرجوع إلى المصادر والمعلومات الثانوية من كتب ومجلات ومذكرات ذات علاقة بالموضوع، أما فيما يخص الدراسة الميدانية فتم الاعتماد على آراء عينة من موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة من خلال إعداد استبيان وتوزيعه عليهم، حيث تم استرجاع إجابات العينة وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج SPSS24.

ثامنا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تمثلت في مصالح الضرائب بولاية المسيلة، عن طريق استطلاع آراء موظفيها.
- **الحدود الزمانية:** ترتبط بمضمون ونتائج الدارسة الميدانية، فكانت بدايتها من تاريخ توزيع استمارة الاستبيان 28 أفريل 2024 إلى غاية أواخر شهر ماي2024.
- **الحدود الموضوعية:** تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على المواضيع المرتبطة أساسا بالتحول الرقمي وتطوير النظام الجبائي الجزائري.

تاسعا: الدراسات السابقة

– دراسة سعيدة سليماني بعنوان "**مساهمة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية– دراسة ميدانية لعينة من موظفي المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة**"، **عبارة عن مقال علمي في مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2023.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية على مستوى المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة، وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التحول الرقمي الذي شهدته الإدارة الضريبية ساهم بنسبة 78% في تحسين جودة الخدمات الجبائية المقدمة على مستوى هذه المديرية.

– دراسة خيرة شاوشي وزهرة خلوف بعنوان "**التحول الرقمي في الجزائر**"، **عبارة عن مقال علمي في مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر،2023.**

هدفت الدراسة إلى معرفة ما هو التحول الرقمي، ومؤشراته، بالإضافة إلى تسليط الضوء على واقع وآفاق التحول الرقمي بالجزائر، حيث استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن التحول الرقمي انتقل من القول إلى الفعل في الجزائر، لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة، كما تسعى الجزائر إلى مواكبة التطورات والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية والفرص المتاحة بما يمكنها من التحول لحكومات رقمية.

– دراسة العمري هاشمي بعنوان " **تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تبني التجارة الالكترونية**"، **عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر،2023.**

هدفت الدراسة إلى فهم طبيعة نشاط التجارة الإلكترونية وخصائصه، التي خلقت صعوبات وتحديات للأنظمة الجبائية، بالإضافة إلى دراسة تحديات وآفاق تكييف النظام الجبائي الجزائري ليتلاءم مع طبيعة نشاط التجارة الإلكترونية حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي، و أهم ما تم الوصول إليه أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه جباية المعاملات التجارية الإلكترونية، لذا وجب تكييف النظام الجبائي الجزائري وتطويره من أجل أكبر فعالية و كفاءة في الحصر، التحصيل والرقابة الجبائية، بما يواكب التطور المتسارع لوسائل وأساليب التجارة والمبادلات الإلكترونية.

– **دراسة عفاف بولحية وإبراهيم بوجاجة** بعنوان " **التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبايتيك: دراسة تقييمية"، عبارة عن مداخلة في الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والآفاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2022.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مشروع عصرنة الإدارة الجبائية الذي شرعت فيه الجزائر منذ سنة 2002 سواء على مستوى الهياكل أو التحصيل، والتأكد من مدى وصوله إلى الأهداف المرجوة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة وتم الوصول إلى أن نظام التصريح والدفع عن بعد يعتبر وسيلة فعالة للقضاء على التهرب والغش الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية من خلال تعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية الذي يوفره هذا المشروع.

– **دراسة شلالي عبد القادر، عمارة منال، ومحمد هاني** بعنوان "**أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري"، عبارة عن مداخلة في الملتقى الوطني حول: مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر،2018.**

هدفت إلى دراسة وتحليل أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، وتوصلت إلى أن هذه الإصلاحات تميزت بتأسيس ثلاث ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة، كما تمخض عن هذه الإصلاحات تبسيط للإجراءات والقوانين الجبائية والتخفيف من الضغط الجبائي وتعديل للهياكل التنظيمية وعصرنة ورقمنة الإدارة الجبائية.

– **دراسة نظيرة قلادي** بعنوان " **دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2017.**

هدفت إلى دراسة دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مؤشراته والمتمثلة بالأساس في: الضغط الجبائي، التحفيزات الجبائية والخطر الجبائي ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما قامت بدراسة ميدانية من خلال توزيع استبيان على عينة الدراسة وتجميع بياناته وتحليلها بواسطة برنامج SPSS، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية للنظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات محل الدراسة، ولكن المعنوية ثبتت فقط في متغيري الضغط الجبائي والتحفيزات الجبائية، أما الخطر الجبائي فلم تثبت معنويته.

– **ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:** أنها جاءت لتربط بين التحول الرقمي وتطوير النظام الجبائي الجزائري في ظل استخدام نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP.

عاشرا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: ويتمثل هذا الفصل في الإطار النظري للدراسة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تمثل في الإطار النظري للنظام الجبائي الجزائري، والمبحث الثاني تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للتحول الرقمي، أما المبحث الثالث يشمل علاقة التحول الرقمي بتطوير النظام الجبائي الجزائري.

الفصل الثاني: تم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية وذلك باستطلاع آراء عينة من موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تمثل المبحث الأول في الإطار المنهجي للدراسة، والمبحث الثاني فسيعرض التحليل الوصفي لأداة الدراسة، أما المبحث الثالث فتمثل في اختبار صحة الفرضيات ومناقشتها للوصول في الأخير إلى أهم النتائج والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الجبائي الجزائري

المطلب الأول: عموميات حول النظام الجبائي الجزائري

المطلب الثاني: عوائق النظام الجبائي الجزائري وتحدياته

المطلب الثالث: مقومات فعالية النظام الجبائي الجزائري

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحول الرقمي

المطلب الأول: ماهية التحول الرقمي

المطلب الثاني: أهداف واستراتيجيات التحول الرقمي وتحدياته

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التحول الرقمي

المبحث الثالث: علاقة التحول الرقمي بتطوير النظام الجبائي الجزائري

المطلب الأول: التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر

المطلب الثاني: استحداث نظم معلوماتية جديدة في الإدارة الجبائية (نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP)

المطلب الثالث: انعكاسات التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري

خلاصة الفصل الأول

تمهيد

حظي التحول الرقمي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل الدول نظرا لأهميته المرتبطة بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإحداث تغيير جذري في طريقة تقديم الخدمات للمواطنين والعملاء من جهة والمؤسسات والشركات من جهة أخرى، حيث أصبح اليوم يفرض نفسه في شتى مجالات الحياة خاصة مع التغيرات والتحولات السريعة التي يشهدها العالم.

وتماشيا مع هذه التغيرات تسعى الجزائر كغيرها من الدول لمواكبة التطورات الحديثة وتطوير النظام الجبائي الجزائري الذي هو من أهم القطاعات في الدولة وذلك من خلال الانتقال من نظام جبائي تقليدي الى نظام جبائي إلكتروني يعتمد على الوسائل التكنولوجية ويتمتع بالجودة والكفاءة العالية، مما يسمح بتوسيع القاعدة الضريبية وبالتالي يزيد من الإيرادات العامة للخزينة العمومية. ولنجاح ذلك يتطلب وضع استراتيجيات وقوانين تشريعية جديدة تحكم هذا القطاع.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للنظام الجبائي الجزائري والإطار النظري للتحول الرقمي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الجبائي الجزائري

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحول الرقمي

المبحث الثالث: علاقة التحول الرقمي بتطوير النظام الجبائي الجزائري

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الجبائي الجزائري

يعد النظام الجبائي من بين أهم أدوات السياسية المالية للدول كونه يلبي حاجياتها فهو يعتبر أهم المصادر الرئيسية لتمويل النفقات العامة للدولة، مما يمكنها من تحقيق أهدافها التي تسعى إليها، ويختلف النظام الجبائي من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى وقد عرف النظام الجبائي الجزائري تطورات كثيرة وإصلاحات عديدة حتى أصبح ما عليه اليوم، حيث بادر المشرع الجزائري في منطق الإصلاحات في سنة 1992م، وذلك بغية مواكبة التطورات الحاصلة والرفع من مردود النظام الجبائي لإنعاش الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: عموميات حول النظام الجبائي الجزائري

لكل دولة نظام جبائي خاص بها، تستعمل من خلاله هذه الجباية في تحسين وضعيتها الاقتصادية، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على النظام الجبائي الجزائري من خلال ما يلي:

أولا: مفهوم النظام الجبائي

البعض يرى أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهومين أحدهما واسع وآخر ضيق. وفقا للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو" مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف اقتصاديا" (جازية و يوسفي، 2018، صفحة 73).

أما وفقاً للمفهوم الضيق فالنظام الجبائي هو" مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المختلفة من مرحلة صدور التشريع إلى مرحلة الربط والتحصيل" (الحلاق، 2018، الصفحات 3-4).

كما يرى البعض أن النظام الجبائي هو "مجموعة الضرائب التي يفرضها القانون المالي في دولة معينة في فترة زمنية معينة من تاريخها الاقتصادي الوطني وهو يعمل في إطار حركة الاقتصاد الوطني في الدولة، يتقرر بقواعد قانونية تعد جزء من النظام القانوني العام للدولة" (زواق، 2019-2020، صفحة 2)

ويعرف النظام الجبائي أيضا على أنه "مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتلاءم مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتتمثل في مجموعة برامج ضريبة متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية" (ولهي، 2012، صفحة 137).

ويعرف أيضا على أنه " مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التي تخطط وتدبر، وتنفذ عمليات تعبئة أو جباية الاقتطاعات المالية التي يؤديها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية، ونهائية، وبدون مقابل خاص ومباشر" (طالب و قلادي، 2018، صفحة 326).

مما سبق يمكن تعريف النظام الجبائي بأنه مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتناسب مع ظروف البيئة التي تعمل فيها، يفرضها القانون المالي لدولة معينة خلال فترة زمنية معينة ويؤديها أشخاص طبيعيون ومعنويون بصورة جبرية، توضع من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الجبائية.

ثانيا: التطور التاريخي للنظام الجبائي الجزائري

شهد النظام الجبائي الجزائري تغيرات كثيرة تماشيا مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها إلى مرحلتين مرحلة قبل الإصلاحات الضريبية، ومرحلة الإصلاحات الضريبية الفعلية وهي كما يلي:

1- مرحلة قبل الإصلاحات الضريبية: لقد مر النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاح بمراحل عديدة يمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي (بصاشي و صفحة، 2020، صفحة 108):

- ✓ **المرحلة الأولى (1830-1918):** في هذه المرحلة الضرائب الإسلامية بقيت، لكن كان الاهتمام بالتقنيات أكثر من المبادئ الدينية، حيث أصبحت الضريبة ليست لها صفة دينية، إذ ألغيت بعض الضرائب الإسلامية التي كانت سارية المفعول مع بقاء العشور والزكاة.
- ✓ **المرحلة الثانية (1918-1948):** في هذه المرحلة وبتاريخ 1948/11/03 ألغيت العشور إلغاء مطلقا وألغيت الزكاة في الجنوب.
- ✓ **المرحلة الثالثة (1948-1962):** في هذه المرحلة اكتسب النظام الجبائي الجزائري استقلالية طفيفة مقارنة بالنظام الجبائي الفرنسي وابتداء من سنة 1962 كان النظام الجبائي الجزائري يتكون من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ **المرحلة الرابعة (1962-1975):** ظل النظام الجبائي قبل 1962 قائما حتى بعد الاستقلال وبفضل القانون رقم 62-155 وبتاريخ 1962/12/31 أصدر أول إجراء ضريبي تم فيه امتداد القوانين المعمول بها لقبض الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها القائمة قبل الاستقلال، ففي الفترة ما بين 1962 إلى 1973طرأت بعض الإصلاحات التي أدت إلى عملية تسهيل حساب المداخيل الجبائية إلا أن الجزائر بقيت تطبق القانون الضريبي المعمول به إبان الاستعمار وذلك لغاية نشر أمر بتاريخ 5 جويلية 1975 مما أدى إلى ضرورة إنشاء قوانين جديدة.

2- مرحلة الإصلاحات الضريبية الفعلية:

في سنة 1992م أدرج النظام الجبائي الجزائري في منطق الإصلاحات، من أجل مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الدولي، وهذا ما أدى لنشوء الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، وذلك قصد تبسيط النظام الجبائي وزيادة فعاليته (طالب و قلادي، 2018، صفحة 328).

ثالثا: مكونات النظام الجبائي الجزائري

يتكون النظام الجبائي الجزائري من أربع مكونات أساسية تتمثل في التشريع الجبائي، الإدارة الضريبية، المجتمع الضريبي والسياسية الضريبية ويمكن التفصيل فيهم كما يلي:

1- التشريع الجبائي: يحتوي التشريع الجبائي في الجزائر على ما يلي (قاشي، 2022، الصفحات 71-72):

-**الدستور**: تضمنت مختلف دساتير الجزائر لما بعد الاستقلال بدءا بدستور 1976 وصولا إلى دستور 2020 تنظيم المجال الجبائي من خلال تحديد المحاور الأساسية للإخضاع الضريبي.

-**القوانين الجبائية:** وهي التي تنظم مجال الإخضاع الضريبي ومختلف الإجراءات المرتبطة به، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:** ويحتوي على الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على التكوين المهني، الرسم على التمهين، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على الإقامة، الضريبة على الثروة، الضريبة الجزافية الوحيدة بالإضافة إلى الأحكام المرتبطة بالإجراءات الجبائية وكذا الأحكام المختلفة المرتبطة بعملية التحصيل الضريبي.
- ✓ **قانون الرسوم على رقم الأعمال:** يتضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة ومعدلاتها وعمليات الحسم الخاصة بها، بالإضافة إلى كيفيات الدفع والتصريح لهذه الضريبة ومختلف العقوبات المطبقة في حالة الإخلال بعدم دفعها.
- ✓ **قانون الضرائب غير المباشرة:** يتناول هذا القانون مختلف الأحكام المتعلقة بالضرائب غير المباشرة ومجال تطبيقها ومعدلاتها على غرار رسوم المشروبات والمشروبات الكحولية، رسوم الضمان والتعيير على مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على المنتجات البترولية، الضريبة على البارود والديناميت والمتفجرات والرسم الصحي على اللحوم.
- ✓ **قانون التسجيل:** يتضمن مختلف الأحكام المرتبطة بمعدلات ونسب وإجراءات دفع الحقوق الجبائية للخزينة العمومية عند نقل الملكية أو مختلف الحقوق العينية المرتبطة بها.
- ✓ **قانون الطابع:** ينظم الأحكام المتعلقة بالحقوق الجبائية المتعلقة بالوثائق الإدارية والمهنية، والحقوق المتعلقة بالورقة المدموغة الخاصة بالاتفاقيات والعقود، كما ينظم الضريبة المتعلقة بقسيمات السيارات.

- ✓ **قانون الإجراءات الجبائية:** يتضمن مختلف الإجراءات التي تنظم العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية، من حيث طرق تحديد الأساس الخاضع للضريبة والإجراءات الخاصة بالرقابة الجبائية والمنازعات الجبائية وغيرها من الإجراءات التي تبين كيفية التعامل مع القوانين السابقة.

-**القوانين ذات الصلة بالمجال الضريبي:** بالإضافة لكل ما سبق هناك مجموعة من القوانين ذات الصلة بالمجال الضريبي، كالقوانين المنظمة للإدارة الضريبية ، قانون الجمارك.....الخ.

2- الإدارة الجبائية: وتتمثل في الجهاز الفني والإداري، الذي يعمل على تنفيذ النظام الجبائي، فهي السلطة المخولة لتحصيل مختلف الضرائب، ومراقبة التصريحات الجبائية للمكلفين وكذا إصدار التعليمات التفسيرية والتنفيذية بغية تحسين كفاءة النظام الجبائي (مشقق، 2023، صفحة 81).

ويتكون الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية من شقين وهما كما يلي (بورنيسة، 2021، الصفحات 77-78):

- **المديرية العامة للضرائب:** تتكون من ثمن مديريات فرعية (مديرية التشريع والتنظيم الجبائيين، مديرية المنازعات، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل، مديرية الأبحاث والتدقيقات، مديرية الإعلام الوثائق الجبائية، مديرية الاعلام الآلي والتنظيم، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، مديرية إدارة الوسائل والمالية).

- **المصالح الخارجية:** تتكون من مديريات ومراكز ومصالح ومفتشيات (مديرية كبريات المؤسسات، المفتشية الجهوية للمصالح الجبائية، المديريات الجهوية للضرائب، المصالح الجهوية للبحث والمراجعات، المراكز الجهوية للإعلام والوثائق، المديرية الولائية للضرائب، مراكز الضرائب، المراكز الجوارية للضرائب) وكل هذه المديريات تضم مديريات فرعية اخرى أو مصالح وكلها مكلفة بمهام معينة.

3- المجتمع الضريبي: وهو مجموعة الممولين المكلفين بأداء الضريبة إلى الدولة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو كيانات اعتبارية منحها المشرع الشخصية المعنوية (شلالي، عمارة، و هاني، 2018، صفحة 3).

4- السياسة الضريبية: هي مجموعة الضرائب المتكاملة التي تخططها الدولة وتنفذها مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع (مشقق، 2023، الصفحات 81-82).

رابعا: أهداف النظام الجبائي الجزائري

إن أي نظام جبائي لديه مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، وتتمثل أهداف النظام الجبائي الجزائري فيما يلي (زواق، 2019-2020، الصفحات 2-3):

- **الأهداف المالية:** تتمثل في توفير الموارد المالية التي تمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها المتعددة اتجاه رعاياها.

- **الأهداف الاقتصادية:** يتمثل أبرزها في: العمل على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، توجيه قرارات أرباب العمل، زيادة تنافسية المؤسسات، تشجيع الاستثمار، تصحيح إخفاقات السوق، تحقيق الاندماج الاقتصادي.

- **الأهداف الاجتماعية:** من أبرزها: توجيه الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل والثروة، توجيه المعطيات الاجتماعية.

- **الأهداف السياسية:** تستخدم الدولة النظام الجبائي كأداة لتأكيد سيادتها داخل حدودها الجغرافية كما يعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية.

خامسا: خصائص النظام الجبائي الجزائري

تتمثل خصائص النظام الجبائي الجزائري فيما يلي (بوعكاز، 2015، الصفحات 4-5):

- **التحاور بين المكلف والإدارة الجبائية:** وذلك من خلال التصريحات التي يقوم بها المكلف والاقتراحات التي تفرضها الإدارة الجبائية بالإضافة إلى تقديم الطعون، ما يسمح بتصحيح وضعية المكلف غير القانونية، كما يحق له الرد والتغير في التصريحات، ويعتبر هذا التحاور أهم رابط لمعالجة وحل المشاكل الجبائية.

- **تصريح المكلف برقم أعماله بنفسه:** منح المشرع الجزائري للمكلف حق التصريح برقم أعماله بنفسه مجرد الحصول على نماذج التصريحات من طرف الإدارة الجبائية يقوم بملئها وإعادتها إلى الإدارة، لكن قد تكون هذه التصريحات غير واقعية مما يلزم الإدارة الضريبية فحصها للتأكد من صحتها.

- **حق الإدارة الضريبية في الرقابة:** تقوم الإدارة الضريبية بمراقبة ومتابعة جميع التصريحات المقدمة من قبل المكلفين من أجل تجنب أنواع الغش والتهرب، لكن يمنع القانون من الاطلاع أو مراقبة التصريحات المعدلة دون إعلام المكلف او المصالح الأخرى بالسر المهني.

المطلب الثاني: عوائق النظام الجبائي الجزائري وتحدياته

يواجه النظام الجبائي الجزائري كغيره من الأنظمة الجبائية العديد من المشاكل والتحديات التي تؤثر على فعاليته وتقف عائقا أمام نجاحه في تحقيق أهدافه سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، فالنظام الجبائي يؤثر ويتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في البلاد وكذلك التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم، لذلك وجب تكييف النظام الجبائي مع ما يتناسب مع هذه الأوضاع والتطورات لتجنب الآثار السلبية الناتجة عنها والتي تنعكس سلبا على دور وأهمية الضريبة في المجتمع، ويمكن ذكر منها ما يلي:

أولا: عوائق النظام الجبائي الجزائري التقليدية

تتمثل هذه العوائق في هيكل ومكونات النظام الجبائي في حد ذاته وهي كما يلي (بومدين، بن شعيب، و بومدين، 2015، الصفحات 167-171):

- **المشكلات التشريعية**

يعاني النظام الضريبي في الجزائر بالأساس من مشكلات من شأنها أن تعوق تطبيق السياسة الضريبية ككثرة التعديلات المستمرة والمتعددة من خلال قوانين المالية العادية والتكميلية، وعدم وضوح بعض الصياغات القانونية لهذه القوانين وكثرة بنود بعضها أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأطراف الفاعلة في المنظومة الجبائية وخلق نوع من التذبذب في تنفيذ واستمرارية المنظومة التشريعية الجبائية.

حيث أظهرت عدد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن مشكلة عدم الفعالية للنظام الجبائي تكمن في عدم قدرته على التخلص من عادة التعديلات المستمرة بمناسبة إعداد قوانين المالية، رغم ان هذه الإجراءات الضريبية تضمنت بعض الاتجاهات الإيجابية للنظام الجبائي كتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات وتخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة وإلغاء الازدواج الضريبي على المداخيل المتأتية من توزيع الدخول.

ويبين الجدول التالي عدد التعديلات الضريبية التي انتهجتها الجزائر للفترة (2015-2022)

جدول رقم (01): عدد التعديلات الضريبية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2015-2022

قانون المالية	التعديلات الضريبية	قانون المالية	التعديلات الضريبية
2015	52	2019	20
2016	36	2020	74
2017	76	2021	90

2018	77	2022	120

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (قاشي، 2022، صفحة 76)

❖ **المنازعات الجبائية**

حاول المشرع الجزائري مسايرة التحولات الطارئة في مختلف الميادين الاقتصادية وذلك بتعديله لنصوص وسنه لأخرى، مما أدى إلى تعددها وتعقيدها وصعوبة تفسيرها، وبالتالي يجعل المكلفين يتخلفون عن تسديد الضرائب المستحقة عليهم ومن ثم نشوب منازعات بينهم وبين الإدارة مما يعرقل السير الفعال للنظام الجبائي، ويمكن دراسة المنازعات الجبائية في النظام الضريبي من جانبين: كثافة المنازعات، تصنيف المنازعات حسب أنواع الضرائب والرسوم وطبيعة المخالفة.

❖ **الفساد الإداري والمالي**

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من أكبر المشاكل التي تواجه الدول من حيث كيفية إدارة إيراداتها الضريبية والسيطرة عليها، ويؤدي الفساد في القطاع الضريبي إلى قيام البعض بتقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبي غير حقيقي، مما يحرم القطاع المالي في النهاية من الإيرادات المتوقعة وهذا يعني عدم إدراج جزء كبير من الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة وبالتالي تفويض مساعي الدولة الرامية إلى تحقيق جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى أن هناك عوائق تتعلق بالمورد البشري والوعي الثقافي للمكلفين وهي كما يلي (هاشمي، 2023، صفحة 27)

❖ **المورد البشري الإداري في النظام الجبائي**

ترتبط فعالية النظام الجبائي وعدمها ارتباطا وثيقا مع الإطار البشري المسير في مختلف المستويات والمراكز الإدارية وفي جميع مراحل ووظائف النظام الجبائي، فكلما ارتفع مستوى أداء المورد البشري كلما زادت فعالية النظام الجبائي، لذلك يجب بذل الجهود لتحسين الأداء الوظيفي للموظفين العاملين بإدارة الضرائب، وهذا من خلال الدراسات المهنية، كما يجب رفع مستوى التأهيل المطلوب للتوظيف، والتكوين والرسكلة المستمرة للموظفين من أجل مواكبة التطورات المختلفة والتقدم التكنولوجي في وسائل وتجهيزات العمل والأنشطة الخاضعة ، وعلاوة على ذلك هناك حاجة إلى اتباع نهج حديث ومدروس، بما في ذلك توفير وسائل وتهيئة شروط العمل، للرفع من الأداء الوظيفي لموظفي إدارات الضرائب.

❖ **وعي وقناعات المكلفين الجبائيين**

كلما زاد مستوى الوعي الثقافي واقتناع المكلفين الجبائيين، وسعييهم لتسوية وتسديد ما عليهم من حقوق جبائية، كلما ارتفعت حصيلة الإيرادات الجبائية، وبالتالي ارتفاع فعالية النظام الجبائي، بينما في حالة رفض المكلفين وعدم اقتناعهم بما يترتب عليهم من ضرائب ورسوم، يحفزهم على التهرب والتجنب وحتى الغش الضريبي، وهو ما يؤدي إلى نقص فعالية النظام الجبائي.

ثانيا: تحديات النظام الجبائي الجزائري المعاصرة

تتمثل هذه التحديات في الجنات الضريبية، نمو الاستثمارات الأجنبية، التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة وغيرها وهي كالآتي (هاشمي، 2023، الصفحات 28-29):

❖ **الجنات الضريبية**

وهي عبارة عن دول وأنظمة تمنح إعفاءات جبائيه كبيرة وكاملة في معظم الأحيان للشركات والأفراد، من أجل استثمار وإيداع أموالهم في اقتصاد هذه الدول. كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، الملاجئ الضريبية على أنها نظام ضريبي متساهل يعفي الأنشطة الاقتصادية من الضرائب، ويحمي ويوفر لغير المقيمين فرص التهرب الضريبي المفروضة عليهم في مكان اقامتهم، هذه الأنظمة تتميز بـ:

- امكانية انشاء مؤسسات وهمية؛
- سرية ورفض الإفصاح عن المعلومات؛
- التعتيم وقلة الشفافية.

إن هذه الأنظمة أو الجنات الضريبية وما توفره من إمكانيات للتهرب والتجنب الضريبي، تشكل عائقا كبيرا لفعالية النظام الجبائي.

❖ **نمو الاستثمارات الأجنبية**

أصبحت الاستثمارات الأجنبية اليوم البديل التمويلي للمديونية، مما يجبر الدول على تهيئة وترقية المناخ الاستثماري الذي يجمع بين عوامل عديدة من أهمها التكلفة الضريبية، وهذا ما يجعل الدولة تلجأ لاستعمال نظامها الجبائي (الحوافز الضريبية) كمداخل لجذب واستقطاب المزيد من المشاريع الاستثمارية، مما يطرح إشكالية مدى إنتاجية النفقات الجبائية.

❖ **التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة**

لقد اتجه العالم اقتصاديا خاصة إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ومناطق المبادلات الحرة، وهو ما يقابله إجراءات وتحفيزات جبائيه خاصة، تتميز بالإعفاءات والتخفيضات للضرائب والرسوم، وهو ما يمكن أن يسبب تحديا لطبيعة وأهداف النظام الجبائي الذي يسعى إلى تعظيم العوائد الجبائية.

بالإضافة إلى تحديات متعلقة بالتحكم في نظم المعلومات والتجارة الإلكترونية وهي كما يلي (ولهي، 2012، صفحة 145،148،149):

❖ **التحديات المرتبطة بالتحكم في نظم المعلومات**

إلى وقت قريب جدا لم تساير الإدارة الجبائية في الجزائر التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام الآلي واستخداماتها في عملية معالجة البيانات، مما أثر على الأداء وبالتالي أخر الانطلاق في مشروع الإدارة الضريبية الإلكترونية، وقد أدى هذا التأخر إلى الاختلالات التالية: عدم وجود قاعدة بيانات قوية، عدم السرعة والدقة وارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالمعلومات الجبائية مما يؤثر على الأوعية والتحصيل، تعقد الإجراءات الجبائية لعدم توفر المعلومة الجبائية، انخفاض الوعي الجبائي لدى المكلف بالضريبة.

❖ **التجارة الإلكترونية**

إن قصور النظم الضريبية المحلية في التطبيق على معاملات التجارة الالكترونية يخلق بيئة غير تنافسية لصالح التجارة الالكترونية، كما يهدد بتخفيض الإيرادات الضريبية التي يتحصل عليها الدول من التجارة الدولية، وبالأخص الدول النامية، وتواجه النظم الجبائية المحلية نوعين من الصعوبات تعترض تطبيق وفرض ضرائب ورسوم على عمليات التجارة الإلكترونية تتمثل في:

أ- صعوبات متعلقة بطبيعة التجارة الالكترونية ومنها:

- صعوبة تتبع وفهم المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت؛
- صعوبة حصر وتحديد المجتمع الضريبي؛
- سهولة التهرب وعدم التصريح بأرقام الأعمال؛
- عدم وجود مستندات للقيام بعملية الفهم والمراجعة.

ب- صعوبات متعلقة بطبيعة النظم الضريبية ومنها:

- غياب التشريع الضريبي الواجب على معاملات التجارة الالكترونية؛
- عدم وضوح التعاون الضريبي الدولي في هذا المجال؛
- عدم تأهيل الإطارات الجبائية بما يتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية.

المطلب الثالث: مقومات فعالية النظام الجبائي الجزائري

إن النظام الجبائي الفعال هو الذي يحقق الأهداف المالية دون تعارض مع الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية، وهو الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلف ومصلحة المجتمع، وليحقق ذلك هناك مجموعة من المقومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد وتنفيذ أي نظام جبائي.

أولا: احترام المبادئ الأساسية للضريبة

من أجل نظام جبائي فعال يتميز بالبساطة والشفافية والوضوح لابد من احترام المبادئ الأساسية للضريبة والمتمثلة في (قاشي، 2022، الصفحات 73-74):

1. مبدأ العدالة

يعني مبدأ العدالة أن يساهم جميع أفراد الدولة في تمويل النفقات العمومية حسب قدرتهم على الدفع وقد تطور مفهوم العدالة مع تطور مفهوم الضريبة ووظائفها المصاحب لتطور النشاط الاقتصادي وتعدد طرق وآليات الإخضاع الضريبي، حيث ينظر إليها من خلال مستويين هما العدالة الأفقية والتي تعني المعاملة المتساوية للمواطنين الذين لهم نفس المداخيل والظروف الاجتماعية، والعدالة الرأسية تعني أن يتم معاملة الأشخاص الذين تختلف ظروفهم التكليفية والاجتماعية معاملة مختلفة. ولتحقيق العدالة الضريبية بشقيها في أي نظام ضريبي يجب العمل على:

- تطبيق مبدأ عمومية الضريبة بما يضمن المساواة في تحمل العبء الضريبي بين جميع الأشخاص؛
- مراعاة الظروف الشخصية للمكلفين، فيتم إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من دفع الضرائب وتبني نظام الضرائب التصاعدية التي تسهم في إعادة توزيع المداخيل من خلال اقتطاع ضرائب كبيرة على أصحاب الدخول المرتفعة؛
- مراعاة مصادر الحصول على الدخل؛
- من أجل تحقق العدالة الضريبية ينبغي أن تتحقق العدالة عند تطبيق التشريع الضريبي.

2. مبدأ اليقين

يعني مبدأ اليقين أن تكون الضرائب محددة بوضوح ودقة ودون غموض بالنسبة للمكلف، حيث يجب أن يكون على دراية بكافة التزاماته الضريبية ومختلف الإجراءات المرتبطة بها، ومن أجل تحقيق مبدأ اليقين لابد أن تكون التشريعات الضريبية واضحة ولا يكتنفها الغموض مما يسهل على الأشخاص فهمها دون جهد أو عناء. ويتحقق مبدأ اليقين من خلال سهر الإدارة الضريبية على نشر مختلف القوانين والتشريعات الضريبية وكل التفسيرات ذات الصلة بها على نطاق واسع.

3. مبدأ الملائمة في الدفع

يقضي هذا المبدأ بتحصيل الضرائب في الوقت المناسب، كأن يتم تحصيل الضرائب على الدخل عندما يتم الحصول عليه، وضريبة التركات عند تملك التركة، والضريبة على أرباح الشركات عند تحقق الأرباح وأخذ القرار بتوزيعها.....الخ.

4. مبدأ الاقتصاد في التحصيل

يقصد بهذا المبدأ جعل الأموال المنفقة في سبيل تحصيل الضرائب أقل ما يمكن أن تكون عليه، أي التقليل من تكاليف الجباية والتحصيل ويتوقف هذا المبدأ على مدى كفاءة الإدارة الضريبية، فكلما زادت الكفاءة الضريبية انخفضت تكاليف التحصيل الضريبي.

الشكل رقم (01): المبادئ الأساسية للضريبة

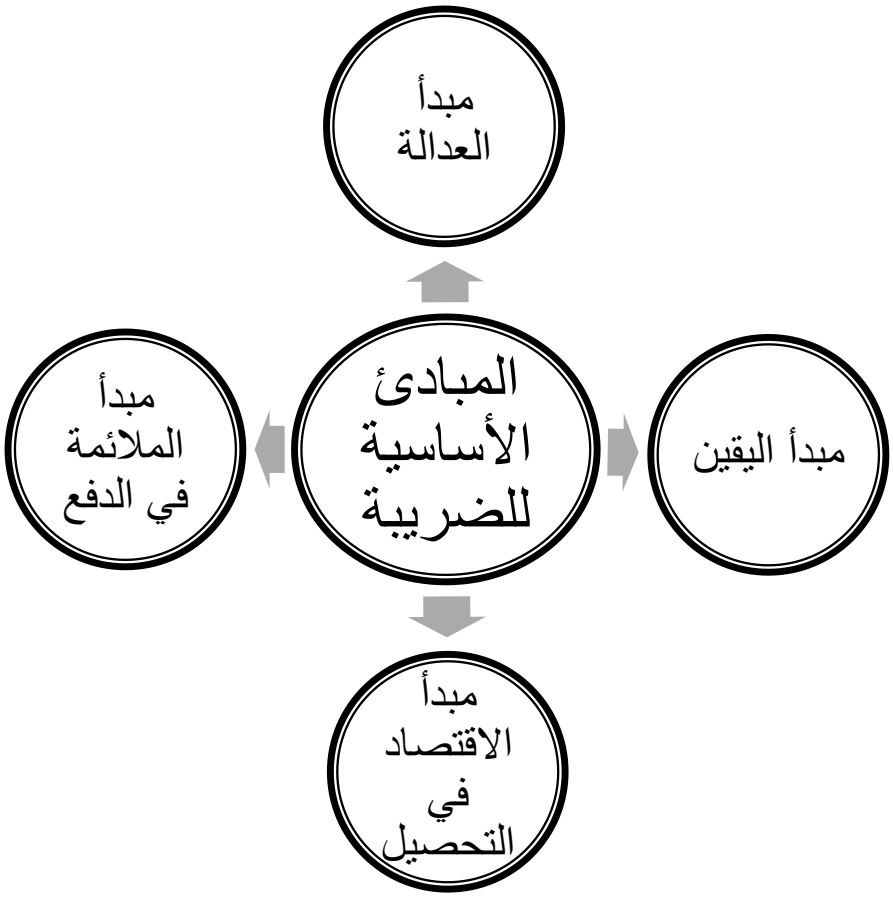

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (قاشي، 2022، الصفحات 73-74).

ثانيا: التنظيم الفني الضريبي الجيد

يهتم التنظيم الفني الضريبي الجيد في اتخاذ أفضل الأساليب بالنسبة لتحديد وعاء الضريبة وطريقة حساب الضريبة وأخيرا عملية تحصيل قيمة الضريبة والتي نلخصها فيما يلي (ناصر و بن عياد، 2013، الصفحات 406-407):

- **تفضيل الضريبة على الدخل على حساب رأس المال وإنفاق الدخل:** يمكن تفضيل الضريبة على الدخل كونها تقترب من العدالة في توزيع العبء الضريبي، كما أنها توفر موارد مالية هامة، مع اتخاذ رأس المال كوعاء تكميلي حيث يعتبر كأداة فعالة في تقليل الفوارق الاجتماعية بين الافراد، أما الضريبة على الانفاق فيجب أن تقتصر على السلع الكمالية دون السلع الضرورية لأنها لا تراعي المقدرة التكليفية للمستهلك.

- **تفضيل الضريبة على الدخل العام على حساب الضريبة النوعية:** قد تفرض ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد مصادره وتعرف بالضريبة على الدخل العام، كما قد تفرض ضريبة خاصة على كل نوع من فروع الدخل وتعرف بالضريبة النوعية، وتعتبر الضريبة على الدخل العام هي الأفضل لأنها تقترب من العدالة وتحقق الاقتصاد في النفقة.

- **تفضيل الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية:** تعتبر الضريبة التصاعدية أفضل من الضريبة النسبية من الناحية العلمية، أما من الناحية التطبيقية فالأمر سيتعلق بطبيعة الضرائب المطبقة وكذلك بالظروف والمعطيات الخاصة بكل دولة على حده.

- **تفضيل التقدير الحقيقي على حساب التقدير الجزافي:** يشكل التقدير الحقيقي أفضل أسلوب لتقدير وعاء الضريبة لارتكازه على الدقة والعدالة خاصة تصريح الغير الذي يسمح بتوفير معلومات صحيحة حول نشاط المكلف، لذلك نجد كافة النظم الضريبية تطبقه بشكل واسع. أما بالنسبة للتقدير الجزافي فتطبيقه ضيق نظرا لاعتماده على التقدير التقريبي، بحيث عادة يقتصر فقط في النشاطات التي لا تمسك محاسبة وكذلك النشاطات التجارية الصغيرة.

- **تفضيل الحجز من المنبع على حساب الدفع المباشر:** يمكن للإدارة الضريبية أن تلجأ إلى تحصيل الضريبة عن طريق التصريح المباشر، إلا أن هذا الأسلوب غير فعال من حيث مكافحته للتهرب للضريبي، لذلك تلجأ إلى أسلوب أخر أكثر فعالية يتمثل في الحجز من المنبع الذي يسمح بتزويد الدولة بحصيلة ضريبية مستمرة على مدار السنة، كما أنها تتجنب أي تهرب ضريبي من خلال تكليفها شخص آخر بحجز قيمة الضريبة المستحقة ودفعها، أما من ناحية الممول فإن هذه الطريقة تجعله أقل حساسية تجاه الضريبة حيث يتحصل على دخله بعد خصم الضريبة المستحقة عليه.

ثالثا: كفاءة الإدارة الضريبية

تتولى الإدارة الضريبية بشكل عام مسؤولية تنفيذ التشريع الجبائي، فتقوم بفرض الضرائب وتحصيلها وتأمين الانضباط الضريبي، لذلك قد تؤدي الإدارة الضريبية دورا هاما في خلق البيئة الضريبية المناسبة والملائمة للمجتمع، الأمر الذي يعزز فعالية النظام الجبائي (قلادي، 2017، صفحة 8).

ولنجاح وكفاءة الإدارة الضريبة يتطلب وجود عدة مقومات نذكر منها (تيت و عيدي، 2022، صفحة 21):

- توفير العناصر البشرية ذات الكفاءة الكبيرة والخبرة الواسعة هذه الكفاءة والخبرة تكتسب عن حسن التأهيل
- والتدريب؛
- توفير النظم الرقابية التي تتميز بالدقة وسرعة اكتشاف المخالفات؛
- فرض العقوبات المناسبة في حالة المخالفة؛
- منح نظام الأجور لموظفي الإدارة الضريبية يتناسب مع المسؤوليات التي يضطلعون بها وتقديم مكافئات تشجيعية للموظفين المجيدين لمهامهم؛
- تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الحديثة من أجل رفع مستوى الخدمات وإحصاء مختلف الممولين وتحديد ما سيلحق عليهم من ضرائب؛
- تبسيط أحكام قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها وذلك بغرض تحكم موظفو الإدارة الضريبية في كل الإجراءات المتعلقة بعملية التحصيل.

رابعا: تكييف النظام الجبائي مع الواقع المعاش

يعتبر النظام الجبائي انعكاسا للواقع، كما أنه يتأثر بمقتضيات الظرف، لذلك فإن تصميم نظام جبائي فعال يحتاج إلى التكيف مع مختلف المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لمختلف التغيرات التي تطرأ عليها، وفي هذا السياق يجب على القرار الجبائي أن يسعى إلى ما يلي (ناصر و بن عياد، 2013، صفحة 409):

- ضبط معدلات النمو المحلي من خلال تحريض الاستثمارات المنتجة؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال: توازن ميزانية الدولة، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات؛
- القضاء على الاختلافات الجهوية باستعمال الضريبة القطاعية؛
- الترقية الاجتماعية ورفاهية الأفراد بحيث تسمح الضريبة بتخفيف عدم المساواة في توزيع الدخل.

ويتطلب فعالية النظام الجبائي وجود بيئة محفزة للاستثمار واستقرار عام يسمح للمستثمرين بالشروع في إنجاز وترقية مشروعاتهم.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحول الرقمي

شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة حقيقية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ويظهر ذلك جليا في مختلف القطاعات والمجالات وهو ما أدى إلى ظهور التحول الرقمي الذي أصبح اليوم من الضروريات، وأصبحت كل العمليات تتم بطريقة آلية بدون تدخل اليد البشرية فيها إلا للضرورة.

المطلب الأول: ماهية التحول الرقمي

سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية التحول الرقمي من خلال تعريفه، متطلباته، خصائصه، خطواته، وأخيراً دوافعه.

أولا: تعريف التحول الرقمي

تعددت تعاريف التحول الرقمي نذكر منها:

يعرف التحول الرقمي (Digital Transformation) على أنه "استخدام التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات أو الأعمال من خلال استبدال العمليات اليدوية وغير الرقمية الى أخرى رقمية أو تغيير التقنيات الرقمية القديمة بأخرى أحدث" (النحاس و دبا، 2022، صفحة 1504).

كما يعرف على أنه "عملية تحول شاملة ناتجة عن مزيج من ثلاث ظواهر: الأتمتة (automation) وإزالة الطابع المادي وإعادة تنظيم أنماط الوساطة، حيث يؤثر هذا التحول على جميع الأعمال والأنشطة والعمليات الداخلية للمؤسسة" (varenne, 2020, p. 45).

ويعرف أيضا على أنه "عملية دمج التقنيات الرقمية في عالم الأعمال، وتغيير جذري وكلي في طريقة تقديم القيمة للمستهلك النهائي، كما يعتبر تغيير ثقافي للمنظمات لابد عليها من التأقلم معه" (غريسي، رضا، و العبسي، 2021، صفحة 101).

كما يعرف أيضا بأنه "عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات والخدمات وكذا طرق التسيير والتسويق مع توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء استراتيجية رقمية" (شاوشي و خلوف، 2023، صفحة 19).

مما سبق يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه عملية تنتقل فيها المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج العمل الإلكتروني من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية في عالم الأعمال، وإحداث تغيير جذري وكلي في طريقة العمل من أجل تقديم خدمات مبتكرة للمستهلك النهائي بوقت قصير وبكلفة أقل وتحقيق مرونة أكبر وكفاءة أكثر مما يرضي العملاء والجمهور ما يضمن للمؤسسة استمراريتها وبقائها في دائرة المنافسة.

ثانيا: متطلبات التحول الرقمي

يحتاج التحول الرقمي إلى مجموعة من الركائز الأساسية لبدء تطبيقه بنجاح وتتمثل فيما يلي (شاوشي و خلوف، 2023، الصفحات 19-20):

- **التقنيات:** يتم التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة، البيانات، التخزين والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات تسمح باستخدام جميع الأصول بكفاءة تشغيلية غير منقطعة، كما يستلزم ضمان مستوى خدمة مناسب لأفراد المنظمة وعملائها وموردیها عبر فرق عمل مسؤولة عن إدارة المنظومة التقنية والبنية التحتية للشبكة. ويمكن توضيح تقنيات التحول الرقمي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تقنيات التحول الرقمي.

المصدر: (المصدر و نصرالله، دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية في فلسطين،2020، صفحة 12)

- **البيانات:** يفترض أن تقوم منظمات الأعمال بجهود إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال، وذلك لتوفير بيانات نوعية موثوقة وكاملة مع توفير وتطوير أدوات مناسبة للتحليل الإحصائي والبحث عن بيانات التنبؤ بالمستقبل، كما يجب متابعة البيانات بشكل مستمر لضمان استمرار تدفقها والاستفادة منها بشكل يتماشى مع أهداف المنظمة وتوقعاتها.

- **الموارد البشرية:** تشكل الموارد البشرية جانبا حيويا يصعب على المنظمات تطبيق التحول الرقمي بدونه، حيث يتوجب توفير كوادر مؤهلة قادرة على استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ القرارات الفعالة، كما يتطلب تخطيط الرؤى وتنفيذها كفئات بشرية وخبرات علمية وعملية مع إيمان بالتغير والتطوير.

– **العمليات:** يجب على منظمات الاعمال إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير الأداء على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك لضمان التطبيق الأمثل للتحول الرقمي، ويتضمن ذلك إنشاء بناء تقنية يتضمن سياسات وإجراءات تغطي كافة نشاطات المنظمة وعملياتها مترابطة مع التقنيات اللازمة والتطبيقات المطورة والبيانات المعالجة.

ثالثا: خصائص التحول الرقمي

للتحول الرقمي مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي (إبراهيم، 2021، الصفحات 270–271):

- الاعتماد بشكل كبير على الأصول غير الملموسة، التي تشتمل على الملكية الفكرية وتطوير واستخدام البرمجيات والخوارزميات، لتحليل البيانات الناتجة عن الاعمال التجارية على منصات الانترنت وكذلك المحتوى الابداعي الذي يلعب دورا رئيسيا في الإنتاج أو تقديم الخدمات عبر الانترنت؛
- الوصول على نطاق واسع دون وجود مادي حيث يمكن للشركات استخدام الانترنت ومنصاته لإنشاء علاقات عبر الحدود للمسافات البعيدة مع العملاء دون الحاجة الى تواجد منشأة دائمة في غيرها من الدول؛
- مشاركة العملاء والمستخدمين في خلق القيمة للبيانات حيث تستخدم الشركات المنصات الرقمية للتفاعل مع عملائها من خلال تحليل سلوك العملاء وزيادة عائداتها؛
- التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية، كآلية جديدة للتسجيل والتخزين والاسترجاع ونقل المعلومات مما يسهل من عملية اتخاذ القرار ويزيد من سرعتها.

كما يوجد خصائص أخرى تتمثل في (المطرف، 2020، صفحة 165):

- وجود بناء تنظيمي شبكي بسبب الطبيعة الخاصة لعملها وارتباطاتها بالعديد من المؤسسات والأفراد داخل المؤسسة وخارجها، محلياً وعالمياً؛
- امتلاك المؤسسة بنية أساسية معلوماتية متطورة تمكنها من مباشرة نشاطها عبر الإنترنت والاستفادة من التقنيات الجديدة لإقامة متطلبات التميز؛
- تحقق المؤسسات المتحولة رقميا مبدأ الشفافية والنزاهة نتيجة لوضوح الأدوار والمسؤوليات والأهداف.

بالإضافة إلى أنه يتميز بما يلي (محمد، 2023، صفحة 555):

- استخدام المعلومات كمورد اقتصادي، حيث تعمل المؤسسات على استخدام المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها وفاعليتها، وتحسين وضعها التنافسي بين المؤسسات من خلال ابتكارها لخدمات جديدة؛
- إنشاء نظم المعلومات التي تمنح فرص إتاحة التعليم والثقافة بين مختلف أفراد المجتمع.

رابعا: خطوات التحول الرقمي

يتطلب التحول الرقمي وجود استراتيجية تعمل على تقديم خدمات مبتكرة تعطي للأعمال ميزة تنافسية قوية وآمنة وبأقل تكاليف، تعمل على تحقيق التحسين المستمر للمركز التنافسي للمنظمة في السوق، وتحقيق ولاء المستهلك وإرضائه، ويتطلب بناء هذه الاستراتيجية اتباع مجموعة من الخطوات تتمثل في (مصيلحي، 2021، الصفحات 12-14):

الشكل رقم (03): خطوات التحول الرقمي.

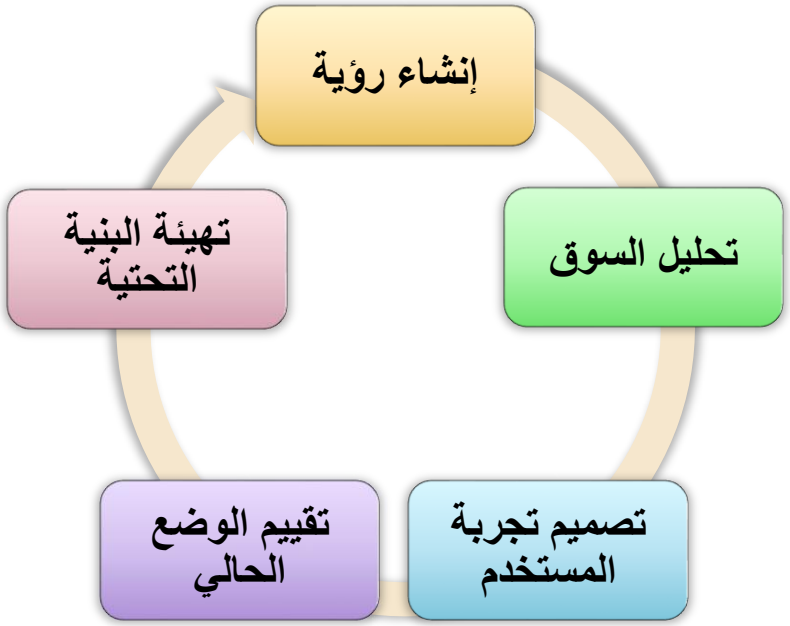

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (مصيلحي، 2021، الصفحات 12-14)

- **إنشاء رؤية:** الرؤية هي تصور مستقبلي لوضع الرقمنة داخل المنظمة وخارجها، بمعنى التعرف على الهدف الرئيسي والأساسي من أجل الوصول بالمنظمة من منظمة تقليدية إلى منظمة رقمية وهذا يتطلب أن يتم وضع أهداف طويلة المدى حيث من خلالها يمكن وضع التصور العام لما ترغب المنظمة في الوصول إليه.

- **تحليل السوق:** ويقصد به ضرورة دراسة سوق عمل المنظمة وعمل تحليل دقيق له، من حيث ما هي الأدوات التكنولوجية التي يعتمد عليها في بناء النظم الرقمية وماهي المنظمات المماثلة للمنظمة ولكنها تعتمد على الرقمنة.

- **تصميم تجربة المستخدم:** بمجرد إنشاء رؤية وتحليل السوق فيجب العمل على تصميم التجربة الرقمية التي ترغب المنظمة توصيلها إلى العميل، الذي يقوم بمقارنة هذه التجربة وتجاربه مع المنظمات المنافسة، الأمر الذي يتطلب تصميم تجربة فريدة ومتميزة.

- **تقييم الوضع الحالي:** تتمثل هذه الخطوة في التعرف على الوضع الحالي والحقيقي للمنظمة تمهيدا للتعرف على الفجوة الحالية بين الواقع وما ترغب أن تصل إليه المنظمة في المستقبل، ويتم ذلك عن طريق قيام المنظمة

بالتعرف على البنية الأساسية الرقمية للمنظمة، وجودة البرامج والتطبيقات والأدوات الأخرى التي تستخدمها في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

– **تهيئه البنية التحتية:** تعتبر خطوة مهمة ومحورية للبدء في وضع استراتيجية رقمية للمنظمة. تتطلب الاعتماد على علماء البيانات والمتخصصين في الرقمنة وتحليل البيانات، بالإضافة إلى قيادة مهنية مؤهلة والبحث عن شريك موثوق لتنفيذ الاستراتيجية الرقمية للمنظمة بفعالية، ومساعدة فريق العمل على تطوير المهارات اللازمة للتغييرات المستقبلية، وكذلك بناء ثقافة رقمية جديدة تتماشى مع العمليات المحولة.

خامسا: دوافع التحول الرقمي

في الغالب هناك ثلاث دوافع رئيسية أدت للتحول الرقمي وتتمثل في (بن سعيد و رديف، 2022، الصفحات 335-336):

– **زيادة التكاليف والضغوطات على الميزانية:** حيث أن التراجع الكبير في إيرادات كثير من الدول لا سيما البترولية منها وخاصة بعد سنة 2014 جعل من تخفيض حجم إنفاقها أولوية قصوى لذلك لجأت إلى تدابير لتوفير التكاليف وتنفيذ العمليات الحكومية بأكثر فعالية وقد وجدت في التكنولوجيا الرقمية فرصة لذلك.

– **متطلبات الزبائن المواطنين:** إن انتشار وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات لدى الشعوب أدى الى المطالبة بمستوى أرقى من الخدمات الحكومية في المنتجات كما وفرت قنوات تواصل جديدة أمام المؤسسات والحكومات لمعرفة متطلبات المواطنين والزبائن وآرائهم مما أدى إلى تطوير وترقية جانب الرقمنة لديها.

– **توجيهات الحكومة:** حيث أن اعتماد الحكومة لمنهج التخطيط الرأسي (من القمة إلى القاعدة) في اتخاذ قراراتها ومن أجل تفعيل خططها بسرعة وفعالية أكبر تجد نفسها ملزمة بإدراج برامج التحول الرقمي قائمة أولوياتها ضمن الرؤية الاستراتيجية والخطط الوطنية.

المطلب الثاني: أهداف واستراتيجيات التحول الرقمي وتحدياته

أولا: أهداف التحول الرقمي

جاء التحول الرقمي بوصفه أسلوب عمل لإدارة الأعمال إلكترونيا، ولذلك فهو يهدف إلى (آل نملان، الشنيفي، و السحيم، 2022، صفحة 497):

– توفير منظومة عمل متكاملة بما يحقق الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة، وذلك من خلال التخلص من وحدة البيروقراطية واختصار الخطوات الكثيرة التي تضطر المؤسسات الحكومية إلى العمل بها؛

– جعل الإجراءات داخل المؤسسات أبسط وأقل جهدا وتعقيداً؛

– ترشيد الوقت المهدر في إدارة المعاملات الإدارية، واستثمار الوقت في تطوير خدمات الإدارة؛

– تنفيذ مشروعات إدارية من شأنها تقديم المزيد من الخدمات وتجويد الخدمات المقدمة، بهدف ضمان دقة المعاملات الإدارية والتقليل من الأخطاء التي يمكن أن تقع في ظل الأنظمة التقليدية بفعل ثبات أداء النظام الرقمي وكفاءة نظام الحفظ فيه، وكذلك وضوح العمليات الإدارية داخل المؤسسة.

كما تناولت دراسة (Ebert & Duarte, 2018, p. 17) أهداف التحول الرقمي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وهي كما يلي:

– تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة مالية أكثر ابتكارا وتعاونية على مستوى المؤسسات والمجتمع؛

– تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة وتوجيه مستقبلي للأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع؛

– إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها؛

– تعزيز حماية البيانات الرقمية، والشفافية، وضمان متطلبات الاستقلالية، وتعزيز الثقة؛

– تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات، وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع؛

– تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية.

بالإضافة إلى أن هناك أهداف أخرى كما صنفها النمر وآخرون إلى الآتي (السواط و الحربي، 2022، صفحة 654):

– أهداف مباشرة يمكن تفسيرها على أنها مكاسب مادية مثل: تحقيق سريع للأعمال وتقليص زمن التطبيق، والتخفيض من استخدام الأوراق في الأعمال اليدوية، واقتدار واتمام الأعمال عن بعد؛

– أهداف عامة غير مباشرة ويصعب تأويلها على أنها مكاسب مادية محسوسة مثل: التقليص من الأخطاء المقترنة بالعامل الإنساني، والانسجام مع بقية دول العالم خاصة المتطورة وزيادة تدعيم القدرة التنافسية للمنظمات.

ثانيا: استراتيجيات التحول الرقمي

عندما تسعى منظمة ما إلى تحقيق التحول الرقمي، يجب أن يكون لديها خارطة طريق واضحة ذات جداول زمنية محددة تأخذ في الاعتبار الموارد والقدرات الفعلية للمنظمة. وهذا يمثل استراتيجية التحول الرقمي، وفي هذا السياق يمكن عرض أهم استراتيجيات التحول الرقمي على النحو التالي (رضوان، 2022، الصفحات 58–59):

1. **استراتيجية الاستجابة للمنافسة الجديدة:** في هذه المرحلة تتفاعل المنظمات بشكل عام مع التغيرات في العرض والطلب على الخدمات، عن طريق تطوير منتجات وخدمات رقمية جديدة يمكن عن طريقها التموضع في بيئة تنافسية جديدة.
2. **استراتيجية التكييف التكنولوجي:** تتمثل هذه المرحلة في عملية التحويل الرقمي في إحداث تغيير عميق في البنى التحتية في المنصة التكنولوجية، وتحويلها الى بنية تحتية أكثر مرونة ليتم استيعاب تقنيات جديدة، فضلا عن سرعة عملية التطوير وتقديم منتجات جديدة.
3. **استراتيجية التموضع:** في هذه الاستراتيجية تحاول المؤسسات أن تجعل استثماراتها الرئيسية في التكنولوجيا التي تؤتي ثمارها عن طريق اعتماد استراتيجيات رقمية تنطوي على تغيير جذري في هيكلها التنظيمي، بالشكل الذي يجعلها رائدة في مجال عملها، ويكون لها ثمارها ضمن قادة السوق، يمكن أن نطلق على هذه الاستراتيجية باستراتيجية "التدعيم الالكتروني.

ثالثا: تحديات التحول الرقمي

هناك العديد من التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي وتعيق من نجاحه ويتمثل أبرزها فيما يلي:

1. ندرة القوى العاملة المؤهلة رقميا:

يعد نقص الكفاءات من أهم التحديات المرافقة لعملية التحول الرقمي، والتي سببها المنظومة التعليمية التي تفتقر إلى التدريب والتخصصات الحديثة التي تعتمد على التقنيات الرقمية (زاهر، 2022، صفحة 10).

2. ثقافة رفض التغيير:

صعوبة تغيير عقليات العديد من الموظفين الذين تعودوا على الوضع التقليدي السائد ويرفضون إجراء أي تغيير في طريقة العمل تعد عائقاً في نجاح عملية التحول الرقمي (آل ثاني، 2023، صفحة 55).

الأمر الذي يتطلب تعزيز ثقافة التعاون والابتكار على مستوى الشركة لقيادة التحول الرقمي بنجاح، ولهذا يجب على القادة بناء ثقافة رقمية لكسر مقاومة الرقمنة وسد الفجوة الرقمية (زاهر، 2022، صفحة 11).

3. ارتفاع تكلفة التحول الرقمي:

يعد نقص الموارد المالية من أكبر العوائق للتحول الرقمي، حيث تؤثر سلبا على نجاح عملية التحول الرقمي، فهو يحتاج إلى مبالغ كبيرة جدا لجلب التكنولوجيا المطلوبة والتي غالبا ما تتطلب مزيداً من الاستثمارات، الأمر الذي يصير اللحاق بهذه التطورات صعباً (مكاوي، 2019، صفحة 12).

4. المخاوف والحواجز التنظيمية:

ويتمثل هذا التحدي في نقص وعي وإدراك العملاء لأهمية التحول الرقمي وفوائده، حيث يميل بعض العملاء نحو تكوين إدراك سلبي أنه من الصعب التعامل مع التكنولوجيا الرقمية لتعقدها وخوفا من الخطأ والفشل في استخدامها والمخاطر المتصورة عنها (نعموني، 2020، الصفحات 565-567).

الأمر الذي يتطلب ضرورة رفع ثقافة المواطن التكنولوجية واستحداث منبر لنشر ثقافة الأمن المعلوماتي والتعامل السليم مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لكسب ثقة المستخدمين وبالتالي سهولة تفعيل عملية التحول الرقمي (المصدر و نصرالله، 2020، صفحة 10).

5. عدم وجود استراتيجية ورؤية واضحة للتحول الرقمي:

إن أي مؤسسة تنوي التحول رقميا يجب عليها وضع استراتيجية تحدد من خلالها الأهداف الأساسية التي تطمح المؤسسة الوصول إليها.

كما أكد كل من (Peillon & Dubruc,2019(;)Horvath & Szabo ,2019) على أن الاستراتيجية يجب أن تقود عملية التحول الرقمي وليس التكنولوجيا، وأن نجاح هذا التحول يعتمد على كيفية تحقيق المنظمات لتكامل هذه التكنولوجيا داخل أعمالها بما يؤدي الى تغيير عمليات المنظمة الجوهرية (مكاوي، 2019، الصفحات 13-14).

6. مخاطر أمن المعلومات:

عدم توفر التأمين الكافي لنظم الحاسبات مما يؤدي إلى اختراقها ونرى هنا بأن مخاطر أمن المعلومات كثيرة وزادت في الآونة الأخيرة، ومنها التجسس والاختراق، والقرصنة وغيرها مما يؤثر على عملية التحول الرقمي ويزيد من مخاوف اعتماده في المنظمات (تباني، صخري، و عقون، 2022، صفحة 32).

7. ضعف البنية التحتية:

تتمثل هذه البنية في تقنيات وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهي الأساس لنجاح عملية التحول الرقمي، ويؤدي ضعف هذه البنية إلى عدم فعالية تكنولوجيا المعلومات المستخدمة لمواجهة التحول الرقمي وذلك بسبب قدمها ومحدوديتها (نعموني، 2020، الصفحات 565-567).

8. ضعف القوانين والتشريعات:

إن غياب القوانين والتشريعات وعدم وضوحها فيما يتعلق بالتحول الرقمي يؤدي لعدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الخاصة بالتحول الرقمي وبالتالي ضياع حقوق الأفراد، كما تشكل عائق يحبط فعالية التحول الرقمي مما قد يعود بخسائر على المنظمة (تباني، صخري، و عقون، 2022، الصفحات 32-33). ويمكن تلخيص تحديات التحول الرقمي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تحديات التحول الرقمي

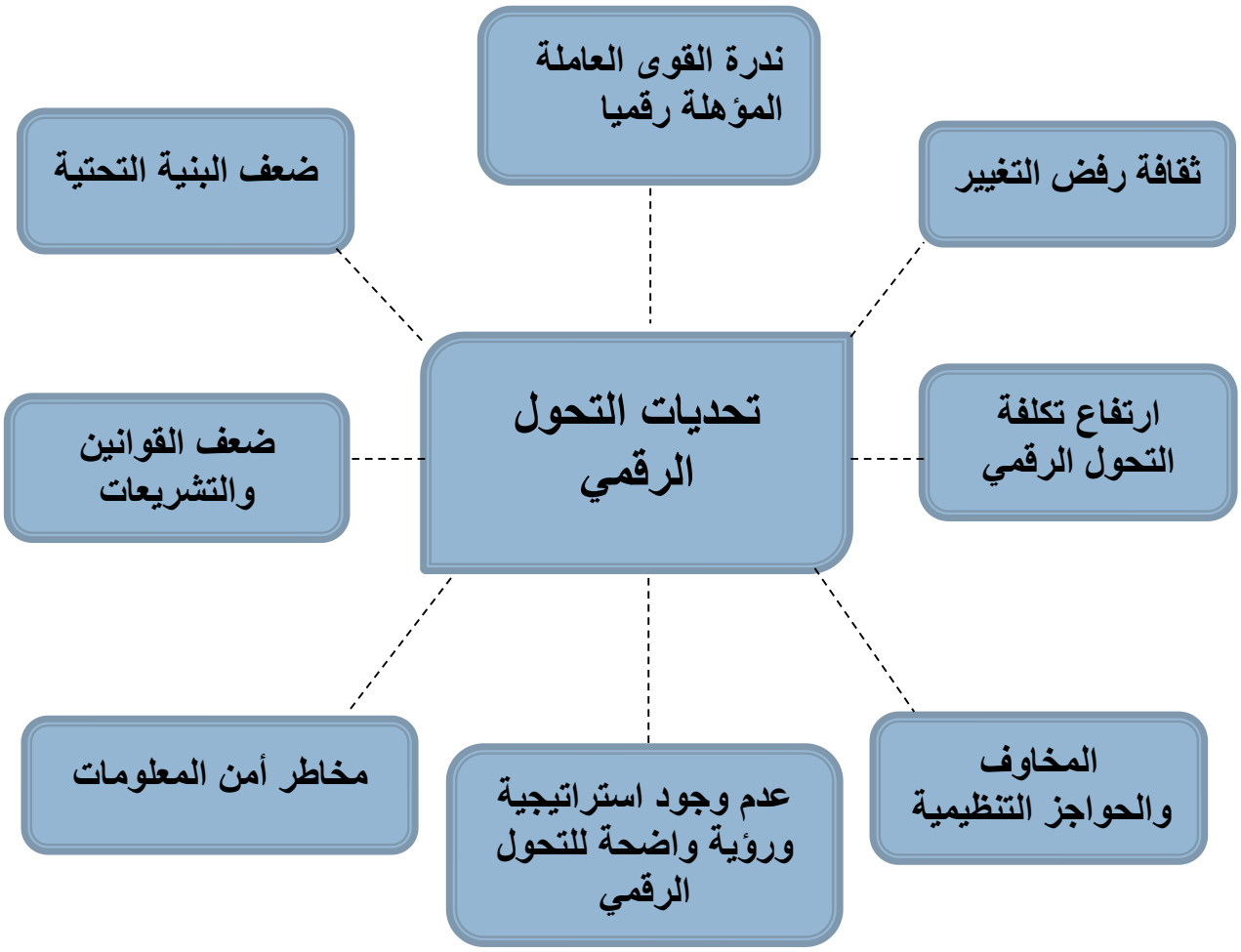

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (زاهر، 2022، الصفحات 10-11)، (آل ثاني، 2023، صفحة 55) ، (مكاوي، 2019، الصفحات 12-14)، (نعموني، 2020، الصفحات 565-567)، (المصدر و نصرالله، 2020، صفحة 10)، (تباني، صخري، و عقون، 2022، الصفحات 32-33).

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التحول الرقمي.

في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية للاستمرارية والقدرة على التنافس وهذا نظرا للمزايا التي يقدمها في مختلف مجالات الحياة سواء بالنسبة للأفراد أو في القطاع العام والخاص، إلا أنه لا يخلو من العيوب التي قد تعيق من نجاحه وسنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم مزايا وعيوب التحول الرقمي.

أولا: مزايا التحول الرقمي

للتحول الرقمي مزايا عديدة ومتنوعة نذكر منها:

❖ **مواكبة التقدم التكنولوجي:**

يساهم التحول الرقمي في مواكبة التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، الامر الذي يرتب الاستفادة في مجالات مختلفة في الحياة بما يصاحبه ذلك من مزايا لعدد كبير من التطبيقات العلمية (رضوان، 2022، صفحة 59).

❖ **سرعة الانتشار والتوسع:**

يُسهم التحول الرقمي في تقديم فرصاً أكبر للحكومة والقطاع الخاص للتوسع والانتشار بشكل كبير بين المواطنين الراغبين في الحصول على الخدمات، عن طريق حلول مبتكرة وبسيطة بعيداً عن الروتين (المصدر ونصر الله، 2020، صفحة 9).

❖ **تقليل التكاليف والجهد بشكل كبير:**

يتم تقليل التكاليف التشغيلية من خلال إدخال أنظمة التشغيل الآلي التي تحل محل العمل اليدوي، وتعمل أتمتة العمليات على تقليل التكاليف، وبتقليل التكاليف تزداد الربحية (زاهر، 2022، الصفحات 7-8).

❖ **القضاء على الفساد:**

يساهم التحول الرقمي في تقليل دوائر الفساد وخاصة دوائر الفساد الصغرى إن لم يسهم في القضاء عليها، فإذا كنا نتعامل مع آلات صماء وفي عصر رقمي وكل شيء متاح ومعروف لدى الجميع فهذا معناه أنه لا يوجد فرصة للفساد ليعثر على موطن له (رضوان، 2022، صفحة 60).

❖ **مراقبة الأداء وتحسين جودة الخدمات:**

يساعد التحول الرقمي متخذي القرار في المؤسسات على مراقبة الأداء وتحسين جودة الخدمات وتحديد الأهداف والاستراتيجيات مما يمكن الحصول على نتائج أفضل وزيادة رضا المستفيدين (الثمالي و أحمد، 2023، صفحة 110).

❖ **سرعة إنجاز المهام:**

المساعدة على سرعة إنجاز المهام في أي وقت وفي أي مكان على مدار اليوم والعام من خلال ابتكار طرق عمل جديدة، وتيسير عمليات الشراء والبيع وتبادل العملات من خلال الأنترنت بنت جسرا لتقريب المسافات وجعل العالم قرية صغيرة (الجنفاوي، 2021، صفحة 84).

❖ **تحسين تجربة العملاء ورضاهم وزيادة ولائهم:**

التحول الرقمي يركز على تحسين تجربة العملاء، فهو يتضمن استراتيجية تتمحور حول العملاء، عبر توظيف التقنيات الحديثة، بهدف زيادة القيمة الإجمالية لقاعدة العملاء، ولاكتساب عملاء آخرين، وللاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وتطوير المنتجات المقدمة وتحقيق الإنجاز اللحظي للمعاملات، مما يمكن العميل من الوصول إلى المنتجات في أي وقت وأي مكان. فضلا عن توفير منتجات تتفق مع احتياجات وسلوكيات العملاء (زاهر، 2022، الصفحات 9-10).

كما يوجد مزايا أخرى تتمثل فيما يلي (أبو اخميش، 2023):

❖ **زيادة التنافسية في العمل:**

يعمل التحول الرقمي على زيادة المرونة والكفاءة والإنتاجية في العمل، وبالتالي زيادة الاستثمار وكلما تبنت الشركة تقنيات جديدة كلما زادت صادراتها في السوق، فيصبح هناك تنافس أكبر بين الشركات.

❖ **زيادة إنتاجية الموظفين:**

يساعد التحول الرقمي الموظفين في العمل، بحيث يصبح الوصول إلى المعلومات أسهل مثل استخدام برامج المحاسبة والبرامج المكتبية، مما يمنحهم القدرة على تحقيق إمكاناتهم، وبالتالي زيادة إنتاجيتهم بنسبة 25%، وتحسن أداء الشركة ككل.

❖ **تقدم الأتمتة:**

يتيح التحول الرقمي عملية أتمتة الآلات، مما يؤثر إيجابيًا على العامل والعميل بما يلي:

- تتيح أتمتة الآلات سهولة التحكم بها عن بعد من خلال الإنترنت، مما يؤدي إلى خفض المخاطر والحوادث التي قد تصيب العامل في العمل؛
- تحسين وزيادة كفاءة المنتج، وانخفاض سعره؛
- يساعد العملاء في تسهيل الخدمة دون الحاجة إلى وسيط.

بالإضافة إلى أن التحول الرقمي يعمل على (خلف الله و بن جلول، 2023، صفحة 112):

❖ **تبسيط العمليات:**

يوفر التحول الرقمي للشركات بيئة يمكن فيها تبادل المعرفة والتعلم المستمر، مما يسهل عملية نقل المعرفة والخبرات، بحيث يصبح بإمكانية الموظفين الوصول السهل والسريع إلى الموارد والمعلومات التي يحتاجون إليها، مما يزيد من الكفاءة ويقلل من الأخطاء، كما يمكن للمؤسسات تحقيق التطوير والتحسين المستمر من خلال رصد التغييرات وجمع الملاحظات وتحليل البيانات المتاحة.

❖ **تطوير نماذج الأعمال:**

تفتح التقنيات الرقمية خطوطا جديدة للأعمال وتطوير نماذج أعمال مبتكرة، إذ يمكن للشركات تقديم منتجات وخدمات إبداعية مبتكرة بعيداً عن الطرق التقليدية مما يساعد ذلك في الوصول إلى شريحة أكبر من العملاء.

ثانيا: عيوب التحول الرقمي

بالرغم من المزايا التي يقدمها التحول الرقمي إلا أن هناك العديد من العيوب التي قد تقف عائقا أمام نجاحه والتي يجب أخذها بعين الاعتبار وتتمثل في (أبو اخميش، 2023):

❖ **أمن البيانات:**

من بين عيوب التحول الرقمي أنه يصعب عليه في بعض الأحيان الحفاظ على أمن المعلومات والبيانات التي تتعلق بالأفراد والمنظمات، من الاختراق.

❖ **مخاوف الخصوصية:**

أصبح الحصول على الخصوصية الشخصية في التحول الرقمي أمرًا في غاية الصعوبة، وذلك بسبب سهولة سرقة البيانات أو بيعها، والكاميرات الرقمية في كل مكان، فإنها تراقب كل التحركات في الأماكن العامة.

❖ **انعدام الأمن الوظيفي:**

تسبب التغيرات الهائلة في التكنولوجيا في انعدام الأمن الوظيفي، فمن الممكن أن تحل التكنولوجيا محل البشر في العديد من المهام، وزيادة عمل الأشخاص من المنزل، مما يقلل من الأمن الوظيفي.

❖ **زيادة ضغط العمل:**

يحصل الموظف على الكثير من الأعمال، منها إدارة البيانات، ورسائل البريد الإلكتروني، وتحليل كمية كبيرة من البيانات، مما يزيد الضغط والجهد على الموظفين، ويصبح عندهم وقت أضيق ويصعب عليهم مراقبة التهديدات المحتملة.

❖ **عمر الأجهزة الإلكترونية:**

تؤثر سلبًا على ما يلي:

- تتمتع الأنظمة الرقمية بعمر قصير نسبيًا، مما يجعل مختصي التكنولوجيا يعملون ليلًا ونهارًا لتحديثها؛
- زيادة الكلفة على المستخدمين، لحاجتهم إلى ترقية أجهزتهم بعد عدة سنوات، ويصبح الإصدار لدى المستخدم قديم لا يتوافق مع الأنظمة الجديدة؛
- نقص الاستدامة والكفاءة، لأن الأجهزة القديمة تصبح غير مفيدة.

كما يوجد عيوب أخرى تتمثل في الانتحال وحقوق التأليف والنشر، مخاطر عدم الكشف عن الهوية و القرصنة (بوعمامة و شنيني، 2023، صفحة 57):

❖ **الانتحال وحقوق التأليف والنشر:**

لقد أصبح في عصر التحول الرقمي من السهل جدا نسخ الوسائط الرقمية وإعادة إنتاجها، لكن من الصعب تطبيق قوانين حقوق الطبع والنشر، وتجدر الإشارة أن هناك تأخرا على مستوى التشريعات القانونية في هذا المجال، فبما أن هذه النقلة الرقمية حديثة بعض الشيء فليست هناك أطر قانونية تحكم مسار عمل هذا العمل المرقمن وتحمي خصوصية الأفراد والمؤسسات وحقوق ملكيتهم الفكرية والأدبية لمنتجاتهم ومؤلفاتهم المختلفة.

❖ **مخاطر عدم الكشف عن الهوية:**

توفر التكنولوجيا الرقمية مجالا واسعا للمستخدمين لإخفاء هوياتهم، وتشير كثيرا من الدراسات إلى أنه من المرجح أن يتصرف الناس بشكل معادي للمجتمع إذا لم يعتقدوا أنه ستكون هناك أي عواقب.

❖ **القرصنة:**

لقد أصبحت أدوات القرصنة في عصر التحول الرقمي أشد قوة وأقل تكلفة وأكثر سهولة، مما يسمح للقراصنة ذوي المهارات المحدودة بإحداث المزيد من الضرر مقابل نسبة ضئيلة من التكلفة السابقة، ويؤدي التوسع في الخدمات القائمة على الأجهزة المحمولة إلى زيادة فرص القرصنة وبالتالي يستهدف المهاجمون المؤسسات صغيرها وكبيرها والبلدان غنيها وفقيرها، التي تعمل عبر الحدود، ولذلك فإن مكافحة الجرائم السيبرانية والحد من التهديدات المرتبطة بها يجب أن تكون مسؤولية مشتركة بين جميع البلدان وداخلها.

المبحث الثالث: علاقة التحول الرقمي بتطوير النظام الجبائي الجزائري

نظرا للتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم يعتبر التحول الرقمي فرصة وخطوة مهمة لتطوير النظام الجبائي الجزائري، من خلال الانتقال من نظام جبائي تقليدي إلى نظام جبائي إلكتروني يعتمد على الوسائل التكنولوجية في مختلف الإجراءات الجبائية.

المطلب الأول: التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر

تماشيا مع التطورات الحديثة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا الرقمية، تسعى الجزائر إلى رقمنة الإدارة الجبائية وذلك من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها وتحسين أداء موظفيها وتسهيل المعاملات الجبائية بين المكلف والإدارة الجبائية وتحقيق تطور شامل في النظام الجبائي الجزائري.

أولا: مفهوم التحول الرقمي للإدارة الجبائية

يعرف التحول الرقمي للإدارة الجبائية بأنه "عملية إدخال تقنيات حديثة في الإدارة الجبائية تسعى إلى تقديم خدمات جبائية ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة وكذا تنفيذ اجراءات التحصيل الجبائي للضرائب المفروضة على المكلفين بفعالية، والميزة في هذا التحول هو تقديم الخدمات عبر منصات رقمية على سبيل المثال" (بوشملة و سليماني، 2023، صفحة 201).

كما يعرف على أنه: "استخدام الإدارة الجبائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي" (بولحية و بوجاجة، 2022، صفحة 4).

ومنه نستنتج أن التحول الرقمي للإدارة الجبائية هو عملية إدخال التكنولوجيا الرقمية على الإدارة الجبائية للقيام بمهامها ومسؤولياتها بكل بسهولة من جهة، وتقديم خدمات ذات جودة وكفاءة عالية وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة من جهة أخرى، مما يضمن لها تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقها من التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر

تهدف المديرية العامة للضرائب من خلال رقمنة إدارتها الجبائية إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل أساسا في (حنيش، 2022، صفحة 94):

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد اتمام مهامها وبلوغ أهدافها؛
- ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبين؛
- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛
- ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين؛
- اعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين، وكل حسب مسؤولياته؛
- تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة؛
- البحث عن تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.

ثالثا: إجراءات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر

قام المشرع الجزائري باتخاذ العديد من الإجراءات من أجل التحول نحو إدارة جبائية إلكترونية تقدم خدمات جبائية ذات جودة وكفاءة عالية تتوافق مع التطور الحاصل وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1- إنشاء موقع إلكتروني خاص بالإدارة الجبائية:

مع زيادة استخدام وسائل الاتصال والرقمنة، تم إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz ، يسمح للمكلفين الاطلاع على مختلف القوانين و التشريعات الجبائية السارية المفعول، والتعرف على مختلف الضرائب والرسوم ومعدلاتها وطرق دفعها، وذلك من خلال فضاء رقمي ينشر فيه كل الاعلانات والبلاغات التي تتعلق بالجباية كما يسمح بتحميل ونسخ مختلف النصوص التشريعية من القوانين الجبائية، قوانين المالية، النصوص التنظيمية الجبائية، المناشير والتعليمات، وكذا الدلائل والكتيبات الجبائية وكل الوثائق الخاصة بالتصريحات الشهرية والسنوية مما يسهل على المكلفين الحصول عليها بأقل جهد ودون عناء التنقل إلى مختلف مصالح الإدارة الجبائية (كماش و بوخدوني، 2022، صفحة 774).

2- رقم التعريف الجبائيNIF:

في إطار تبسيط الإجراءات الادارية والتسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإدارة الجبائية، وضعت المديرية العامة للضرائب تحت تصرفهم آلية الترقيم الجبائي عن بعد وذلك ابتداء من تاريخ 08 ماي2016، وتمنح هذه الآلية المكلفين بالضرائب المحصين مسبقا على مستوى المصالح المسيرة، إمكانية طلب منحهم رقم التعريف الجبائي عن بعد، على الموقع الالكتروني https://nifenlignemfdgi.gov.dz المخصص لهذه العملية (بوشملة و سليماني، 2023، صفحة 202).

3- نافذة التوثيق الجبائي:

في إطار دعم جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية في تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين علاقة الإدارة الضريبية بالمكلف، تم إنشاء موقع أو نافذة عبر الأنترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة، حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساهم في إضفاء صفة الشفافية و المصداقية في المعاملات اليومية (وشان، 2017، صفحة 165).

4- نظام مرجعية الخدمة:

تم إنشاء هذا النظام بتاريخ 2004/06/07 وفقا للتعليمة العامة رقم 01 من قبل المدير العام للضرائب كوسيلة لتحسين نوعية الخدمات المقدمة وترقية ثقافة الاستقبال، فهو يتضمن مجموعة من المعايير الداخلية والخارجية التي يجب احترامها من طرف أعوان الادارة الضريبية في مختلف الهياكل الجديدة، ويسعى هذا النظام لتحسين العلاقة القائمة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية من خلال التركيز على نوعية الخدمة وتوفير الاستقبال النوعي بمختلف أشكاله...الخ (سليماني، 2023، الصفحات 583-584).

5- البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين:

تعتبر البطاقة الوطنية للغشاشين ملفا الكترونيا يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية، الجمركية أو التجارية، ويتم تعبئة هذا الملف من طرف مصالح وزارة المالية، وزارة التجارة ومن طرف بنك الجزائر ، يتم تسجيل في البطاقة الوطنية للغشاشين كل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين يثبت تورطهم في إحدى العمليات الآتية: الامتناع عن دفع الضرائب المفروضة، عمليات الغش في التصريح الجبائي الجمركي والتجاري، تحويل المزايا الجبائية إلى وجهة مغايرة، الغش في العمليات المالية والبنكية، التخلف عن الإشهار القانوني، بالإضرار بالاقتصاد الوطني، الإضرار بصحة المستهلك (بودالي و بوشنب، 2016، صفحة 270).

6- الدفع الإلكتروني للضرائب:

ويعني قيام المكلف بأداء التزاماته المالية المترتبة عليه اتجاه هيئة الضرائب باستخدام استمارات خاصة محفوظة على الموقع الالكتروني الخاص بالمديرية العامة للضرائب وبالتحديد ما يتعلق منها بإدارة التحصيل بحيث يستطيع المكلف سداد ما بذمته من استحقاقات ضريبية من خلال عملية الاتصال الإلكتروني، وتشمل طرق الدفع الإلكتروني الأوراق التجارية الإلكترونية، النقود الإلكترونية، بطاقات الائتمان، أو أية وسائل إلكترونية أخرى يتم الوفاء بها عبر الأنترنت(شعوادي، 2023، صفحة 425).

7- التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم:

اعتمدت الإدارة الجبائية في الجزائر تطبيق نظام التصريحات الإلكترونية والتخلي على التصريحات الورقية من خلال البوابتين "جبايتك" و "مساهمتك" حيث يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح بالمبالغ والأوعية الخاضعة للضريبة بالاعتماد على خدمة الإعلام الآلي والأنترنت (كماش و بوخدوني، 2022، صفحة 775).

8- اعتماد تقنية المستخرج الضريبي الإلكتروني:

اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الأنترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، بحيث يكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به، ويهدف المشرع من وراء ذلك إلى إضفاء الطابع الغير مادي لمستخرج الجدول الضريبي (قوادري، 2022، صفحة 239).

9- إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني:

في إطار التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني نص المشرع الجزائري على إمكانية فحص في المحاسبة الممسوكة وفق نظام الإعلام الآلي، بعدما اقتصر المشرع سابقا على أن عملية الرقابة و الفحص في المحاسبة تكون في الدفاتر الورقية، ويعكس هذا الإجراء الاستراتيجية التي يسعى المشرع إلى تحقيقها وهي تكييف آليات الرقابة الجبائية مع رهانات التجارة الإلكترونية، خاصة أن العديد من الشركات و المؤسسات أصبحت اليوم تتجه نحو إضفاء الطابع غير المادي لمحاسبتها وتعاملاتها الورقية (وشان، 2017، صفحة 167).

10- طلب التوطين البنكي عن بعد:

أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي "جبايتك" أن يحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الأنترنت من خلال بوابة التصريح الإلكتروني حيث تعتبر هذه خدمة جديدة تم إضافتها مؤخرا في البوابة (رمادلية و قويدري، 2020، صفحة 479).

11- إحداث منظمة قيادة للرقابة الجبائية:

في إطار الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها الإدارة الضريبية تسمح منظومة القيادة بمتابعة وتقييم عملية الرقابة الجبائية الخارجية لتحقيق النجاعة والفعالية، وعمدت الإدارة الضريبية إلى وضع مؤشرات تطورية لقياس هذه النجاعة، فتم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة المنازعات، ويأتي دمج الرقابة الجبائية في منظومة الإعلام الآلي ضمن الاستراتيجية الجدية للعصرنة ورقمنة الإدارة الضريبية (وشان، 2017، صفحة 167).

المطلب الثاني: استحداث نظم معلوماتية جديدة في الإدارة الجبائية (نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP)

في إطار مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، أطلقت المديرية العامة للضرائب نظم معلوماتية جديدة تساهم في إدراج الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية وتؤدي إلى تطوير النظام الجبائي الجزائري وتتمثل في نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP.

أولا: نظام المعلوماتية "جبايتك"

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، حيث يعتمد هذا النظام على التشغيل الآلي ورقمنه الإجراءات الادارية من خلال تقديم خدمات عن بعد التصريح ودفع الضرائب والرسوم (بوزيان و محي الدين، 2021، صفحة 161).

1- تعريفه:

إن مصطلح (JIBAYA'TIC) هو لفظ كلمة "جباية" باللغة العربية و« TIC» الموافقة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال، وبالجمع بين الاسمين المختصرين، يبقى المستعمل المحرك الرئيسي باعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة، وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له (سيليني و عنون، 2021، صفحة 90).

ويعرف على أنه " نظام يركز على لا مادية في كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومة الجبائية وتسهيل تداولها" (شعوادي، 2023، صفحة 425).

2- أهدافه:

يسعى نظام المعلوماتية "جبايتك" إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي كالآتي (سيليني و عنون، 2021، صفحة 91):

- التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الانشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء؛

- اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل لمعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم؛

- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة.

يتطلب تجسيد هذه الأهداف إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

3- امتيازات نظام المعلوماتية " جبايتك"

يمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية جبايتك كما يلي (كماش، 2024، الصفحات 158-159):

- **فيما يخص الإدارة:**

- ✓ التشغيل الآلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- ✓ التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- ✓ رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛
- ✓ التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح؛
- ✓ الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛
- ✓ تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.

- فيما يخص المكلفين بالضريبة:

- ✓ إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- ✓ الولوج إلى الإدارة الجبائية من كل مكان 24/24 خلال كامل أيام الأسبوع؛
- ✓ تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
- ✓ الدفع عبر الإنترنيت لضرائبه ورسومه؛
- ✓ الاطلاع على الديون الجبائية؛
- ✓ طلب الشهادات الجبائية؛
- ✓ تقديم الطعون: طعون ولائية، تخفيض مشروط ... وغيره
- ✓ طلب امتيازات جبائية.

ثانيا: النظام المعلوماتي الجبائي SAP (Systems Applications and products)

نظراً للتطورات السريعة و المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبح لزاما على الإدارة الجبائية القيام بتبني نظام معلوماتي متطور يعمل على تقديم خدمات جبائية متميزة ومتقنة، وفي هذا الصدد تمت الاستعانة بمكتب استشارة أجنبي Indra-sistemas من أجل الحصول على نظام معلوماتي يتشكل من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان، ويرتكز هذا النظام على تقنية (ERP-SAP) الذي يسمح بضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بمختلف التغيرات التكنولوجية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب (صالي و قاشي، 2021، الصفحات 38-39).

1- تعريفه:

"هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات متطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، وتمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها" (قوادري، 2022، صفحة 240).

2- تنظيم مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP :

تم تنظيمه في عدة ورشات تتمثل فيما يلي (قوادري، 2022، صفحة 240):

1. ورشة الاندماج الوظيفي وتتشكل من سبعة مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط:
   - ➢ المجموعة الأولى استقبال المكلف بالضريبة؛

- المجموعة الثانية تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛
- المجموعة الثالثة الوعاء والتصفية؛
- المجموعة الرابعة التحصيل وقبض الضريبة؛
- المجموعة الخامسة الرقابة الجبائية؛
- المجموعة السادسة المنازعات؛
- المجموعة السابعة الإشراف؛

2. ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات؛
3. ورشة الواجهات؛
4. ورشة الهندسة والهندسة التقنية؛
5. ورشة الإيرادات/ التوزيع؛
6. ورشة التكوين؛
7. خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

2- أهدافه:

إن تطبيق النظام المعلوماتي الجبائي SAP على مستوى المديرية العامة للضرائب يهدف إلى تحقيق النجاعة وذلك من خلال (بوزيان و محي الدين، 2021، الصفحات 298-299):

- المساهمة في تخفيض الحصص التي تمثل مستحقات ضريبية للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها؛

- الحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية؛

- الالمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته؛

- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني؛

- التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي، وذلك من خلال حسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية؛

- المعاجلة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد؛

- سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين الذين يثب ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.

3- نتائج تطبيق النظام المعلوماتي الجبائي SAP

يمكن ذكر أهم النتائج كما يلي (عمارة، رماضنة، و قطاف، 2023، صفحة 79):

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال عصرنة آلية كاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛

- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية إبتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي؛

- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛

- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح والمصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجبات المتعددة؛

- تقديم معلومات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛

- برمجة عمليات التدقيق على أساس معايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛

- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛

- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني؛

- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛

- التقليص من معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة.

المطلب الثالث: انعكاسات التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري

يترتب عن التحول الرقمي مجموعة من التغييرات التي تؤثر إيجابا على تطوير النظام الجبائي الجزائري، ويمكن ذكرها كما يلي:

أولا: تحسين التحصيل الضريبي

يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وذلك من خلال ما يلي (بومعد و جناي، 2023، صفحة 52):

– **اتساع القاعدة الضريبية وتعظيم الإيرادات الضريبية:** بحيث تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في الحصول على معلومات إضافية مما يمكن من انشاء قاعدة بيانات إضافية تسمح بتقييم مستوى الامتثال الضريبي، بالإضافة إلى المراقبة الإلكترونية للامتثال الضريبي، وبالتالي ضمان تدفق الإيرادات الضريبية، وزيادة في مستويات التحصيل الضريبي.

– **تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي:** حيث أن رقمنة إجراءات التحصيل الضريبي والانتقال من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني يسمح باختصار الوقت والجهد، وكذا تبسيط وسهولة هذه الإجراءات يسمح بتقليل المنازعات الضريبية.

– **زيادة الامتثال الضريبي وتقليل التهرب الضريبي:** حيث أن الرقمنة تسمح بتعزيز الشفافية والحصول على معلومات إضافية تتيح توسيع الاوعية الضريبية، بالتالي محاربة التهرب الضريبي، وتحقيق مساهمة في الامتثال الطوعي للمكلفين، إلى جانب متابعة ومراقبة المكلفين الغير ملتزمين واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

– **دمج القطاع الغير الرسمي في الاقتصاد الرسمي:** من خلال تسجيل الأعمال أو الأفراد التابعين للقطاع الغير الرسمي في النظام الضريبي تنفيذا للتشريعات الضريبية، بالإضافة إلى التحصيل الرقمي من خلال حساباتهم البنكية وبطاقاتهم المصرفية أما بالنسبة للأعمال أو الافراد غير الخاضعين مثل المستوردين أو الاعمال غير المسجلة لدى الدولة فإن التحصيل الرقمي للضريبة المستحقة عليهم يؤدي إلى دمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة.

ثانيا: التصريح الجبائي الإلكتروني

لقد سمح التحول الرقمي بتقديم التصريحات الجبائية إلكترونيا مما انعكس هذا إيجابا سواء على الإدارة الجبائية أو المكلف بالضريبة وذلك من خلال المزايا التي يقدمها التصريح الجبائي الإلكتروني والمتمثلة فيما يلي (حنيش، 2022، صفحة 96):

- يزيد من تدفق جودة المعلومات إلى الإدارة الضريبية مما يمكنها من إنجاز مهامها على نحو أسرع وأكثر دقة؛
- يقلل من معدل الأخطاء التي يقع فيها الممول عند اعداده التقرير اليدوي، مما يجنبه الكثير من الجزاءات والعقوبات؛
- يحقق الملاءة واليقين، لكونه يوفر للممول فرصة تقديمه في الوقت الذي يناسبه، وتيقنه من وصوله للإدارة من خلال وصول رسالة التأكيد منها إليه وبأقل تكلفة؛
- يمنح فرصة للإدارة الجبائية في أن تنتهي من فحص هذا الاقرار في وقت أقصر، وأن يعلم الممول مبكرا بمدى قبول الإدارة الضريبية لهذا الاقرار؛
- إمكانية تقديمه في أي وقت ومن أي مكان عبر الأنترنت.

بالإضافة إلى المزايا التالية (محتال و بساس، 2020، صفحة 61):

- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية؛
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- التخلص من المطبوعات الورقية للتصريحات الجبائية يعني القضاء على البيروقراطية؛
- يمكن للمكلف الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.

ثالثا: تفعيل الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية أهم مرحلة بعد تقديم التصريحات الجبائية من طرف المكلفين بدفع الضرائب لذلك كان لزاما على مصالح الإدارة الجبائية تخصيص فرق من المراقبين الجبائيين للتأكد من صحة هذه التصريحات وفق عمل رقابي ممنهج ومنظم (سيليني و عنون، 2021، صفحة 94).

وفي هذا الإطار سنحاول التعرف على مدى تأثير التحول الرقمي على تفعيل الرقابة الجبائية من خلال ما يلي:

الجدول رقم (02): تطور عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية والمبالغ المسترجعة نتيجة تطبيق الرقابة الجبائية للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة (2012-2017)

السنوات	عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية	نسبة عدد الملفات الخاضعة للرقابة من اجمالي الملفات الكلية المراقبة	المبالغ المسترجعة نتيجة تطبيق الرقابة: الوحدة 10^9دج
2012	60 677	%18	6.100
2013	59 006	%17	7.132
2014	62 249	%18	1.620
2015	56 487	%16	8.173
2016	54 112	%16	7.350
2017	52 408	%15	8.951

المصدر: (سيليني و عنون، توجه الجزائر نحو الحكومة الجبائية الالكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية وتقليص تكلفة التحصيل، 2021، الصفحات 94-95)

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية في سنة 2012 كانت 60677 ملف، ثم انخفضت في سنة 2013 وأصبحت 59006 ملف، أما في سنة 2014 فقد تم إخضاع أكبر عدد من الملفات والمقدر ب 62249 ملف، أما في السنوات 2015، 2016، 2017 فقد لوحظ تراجع في عدد الملفات الخاضعة ويرجع ذلك إلى بداية تطبيق الإدارة الجبائية للتكنولوجيا الرقمية على الرقابة الجبائية.

أما بالنسبة للمبالغ المسترجعة فقد تم استرجاع خلال سنتي 2012 و2013 قيمة 6.100 مليار دينار و7.132 مليار دينار وكان ذلك قبل تطبيق نظام جبايتك، وفي سنة 2014 تم استرجاع أدنى مبلغ للحقوق المتهرب منها بقيمة 1.620 مليار دينار، وفي سنة 2015 مع بداية تطبيق نظام جبايتك تم استرجاع 8.173 مليار دينار، كما تم استرجاع خلال سنتي 2016 و2017 مبالغ تقدر ب 7.350 مليار دينار و8.951 مليار دينار وهذا الأخير كان أكبر المبالغ التي تم استرجاعها خلال السنوات المذكورة مقابل أقل عدد من الملفات.

مما سبق نستنتج أن عملية الرقابة الجبائية في الجزائر شهدت تحسنا ملحوظا ويرجع ذلك إلى التحول الرقمي الذي كان له الأثر البالغ بجعل النظام الجبائي الجزائري أكثر كفاءة وفعالية من حيث الحصول على الإقرارات الضريبية وتحصيل مبالغ كبيرة من الأموال بملفات أقل، في فترة زمنية أقصر.

كما يؤثر التحول الرقمي على تفعيل الرقابة الجبائية من خلال ما يلي (عمارة، رماضنة، و قطاف، 2023، الصفحات 82-83):

- **السرعة والوقتية:** بحيث يسمح بسرعة وصول المعلومة للإدارة الجبائية في الوقت المناسب من مختلف الهيئات والمكلفين الذين يخضعون إلى تقديم تصريحاتهم حسب نص المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية.

- **الاتصال السريع:** حيث يمكن الإدارة الجبائية من الحصول على التحديثات التي قامت بها المؤسسات سواء في رأس المال أو توزيع الأرباح.

- **توسيع الرقابة:** يساعد التحول الرقمي في توسيع الرقابة لتشمل أكبر عدد من الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية.

- **العمل عن بعد:** التقليل من تنقل الأعوان الجبائيين إلى محل المكلفين بالضريبة أي إمكانية الحصول على المعلومات دون التدخل الميداني.

- **الاستغناء على الرقابة الشكلية:** وذلك من خلال التقليل من استخدام الوثائق الإدارية والارتكاز على الأنظمة المعلوماتية.

- **تقليل من تضارب المعلومات:** حيث تسمح الرقابة الإلكترونية الجبائية من تقليل تضارب المصالح الجبائية وذلك لعدم الاستغلال المزدوج للمعلومات الواردة إليها.

رابعا: القضاء على التهرب الضريبي

يسمح التحول الرقمي بزيادة كفاءة النظام الضريبي ووضوحه وهو ما يساعد الحكومة على تحصيل الإيرادات الضريبية بأقل تكلفة والحد من التهرب الضريبي، كما يساهم في تحسين بيئة الأعمال وزيادة تبسيط وتحسين الخدمات الضريبية، كما يسمح بالوضوح والشفافية وتبسيط النظام الضريبي لأن الأنظمة المعقدة سبب رئيسي للتهرب الضريبي (حنيش، 2022، صفحة 99).

خامسا: محاربة الغش الضريبي (تضخيم الفواتير)

إن رقمنة قطاع الجمارك سيساهم في القضاء على تضخيم الفواتير، وهذا ما سيضفي الشفافية والواقعية على التعاملات المتعلقة بتصريح المصنع أو المستورد عن طبيعة السلع المستوردة وكذا المبلغ الذي سيتم بيعها به، كما تعتبر الرقمنة ضرورية لغرس الثقة في المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وخطوة مهمة لتحويل مناخ الاستثمار في الجزائر إلى مناخ مستقطب وغير منفرد وبعيد كل البعد عن التلاعبات الادارية، لذا يجب توفير الأرضية اللازمة للاتجاه نحو رقمنة كل القطاعات الاقتصادية (قوادري، 2022، صفحة 246).

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن التحول الرقمي بات ضرورة ملحة لكافة المؤسسات والهيئات التي تسعى للتطوير نظراً لأهميته وقدرته على تحقيق نتائج مبهرة وسريعة في إنجاز الأعمال.

كما يعتبر فرصة وتحديا لتطوير النظام الجبائي الجزائري، فهو يعمل على تبسيط الإجراءات الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP مما يعزز ثقة المكلفين بالضريبة ويسهل عمل الإدارة الجبائية مما يمكنها من اكتشاف ومحاربة كل أنواع الغش والتهرب الضريبي وبالتالي تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية.

وسنقيس أثر التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

المبحث الأول: عرض ميدان الدراسة والمنهج والأدوات المستخدمة

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأداة الدراسة

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

بعد أن تطرقنا للجانب النظري في الفصل الأول سنحاول من خلال هذا الفصل تدعيم ما تم دراسته عن طريق إجراء دراسة ميدانية نقوم فيها باستطلاع آراء عينة من موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة حول أثر التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري باستخدام الاستبيان لإثبات أو نفي صحة الفرضيات، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: عرض ميدان الدراسة والمنهج والأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأداة الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها.

المبحث الأول: عرض ميدان الدراسة والمنهج والأدوات المستخدمة

تختلف الطرق والأدوات التي يستخدمها الباحث من أجل الوصول إلى أغراض البحث والنتائج المسطرة من بحث لآخر وذلك حسب طبيعة الموضوع والمنهج المستخدم، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث عرض الإطار المنهجي للدراسة والذي يشمل المنهج وأداة الدراسة واختبار صدق وثبات الأداة وذلك بعد تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

المطلب الأول: عرض ميدان الدراسة

سنعرض في هذا المطلب ميدان الدراسة والمتمثل في مجتمع وعينة الدراسة:

أولا: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو جميع العناصر التي تمثل موضوع البحث، وتتوفر فيها جميع الميزات المُراد دراستها، وبالنسبة لدراستنا فإن مجتمع الدراسة يتكون من مجموعة الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والمتمثلين في موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة والذين لديهم علاقة مباشرة بموضوع بحثنا باعتبار أن مصالح الضرائب هي الجهة المختصة بتسيير مختلف المهام التي تتعلق بالنظام الجبائي الجزائري.

ثانيا: عينة الدراسة

تعتبر عينة الدراسة جزء مصغر من مجتمع الدراسة، بحيث يكون لها نفس الخصائص مع مجتمع الدراسة والغرض منها هو الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة ككل.

وفي دراستنا هذه تم تحديد حجم العينة بطريقة عشوائية، حيث تم اختيار 40 موظف وتم توزيع استمارات الاستبيان عليهم بطريقة مباشرة، وبعد التدقيق في الاستبيانات المسترجعة تبين أن 05 استبيانات غير صالحة للتحليل واستبيان واحد لم يتم استرجاعه، وعليه يكون عدد الاستبيانات الصالحة 34 استبيانا تم اعتمادها للتحليل الاحصائي، ويوضح لنا الجدول التالي طرق توزيع استمارات الاستبيان:

الجدول رقم (03): طرق توزيع استمارات الاستبيان

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الملغاة	الاستمارات الصالحة للدراسة
40	39	05	34
100%	97.5%	12.5%	85%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارات الموزعة والمسترجعة

المطلب الثاني: المنهج والأدوات المستخدمة

سنتعرف من خلال هذا المطلب على المنهج الذي تم اعتماده في هذه الدراسة وكذا الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات والبيانات لمعالجة هذه الدراسة.

أولا: منهج الدراسة

يتحدد منهج الدراسة حسب طبيعة الموضوع محل الدراسة، ويمثل المنهج الأسلوب المتبع للوصول إلى الأهداف المسطرة.

وتماشيا مع طبيعة دراستنا التي نهدف من خلالها إلى معرفة أثر التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري، وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها وكذا لإثبات أو نفي صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى دراسة ظاهرة لها خصائصها وأبعادها في إطار معين، ويقوم بتحليلها استنادا للبيانات المجمعة حولها ثم محاولة الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

فالمنهج الوصفي لا يقتصر على جمع البيانات بل يتعداه إلى تحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات يبني من خلالها الباحث التصور المقترح بحيث يزيدها رصيدا معرفيا عن الموضوع.

وفي دراستنا هذه قمنا أولا بجمع بيانات كافية ودقيقة عن الموضوع في ميدان الدراسة، بالاعتماد على طرق جمع البيانات المستخدمة في البحث، ثم قمنا بتسجيلها وترتيبها وبعدها قمنا بتحليلها بطريقة موضوعية، وأخيرا قمنا باستنتاج أثر التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري، وكان ذلك استنادا على توجيهات وآراء عينة الدراسة.

ثانيا: مصادر جمع البيانات

اعتمدنا في دراستنا هذه على مصدرين أساسين للحصول على البيانات وهي كما يلي:

- المصادر الأولية:

تتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها من مجتمع الدراسة، وذلك بعد تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة الدراسة والمتمثلة في موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (IBM SPSS v.24) وقد تم استخدام العديد من الاختبارات الاحصائية بغرض الوصول إلى نتائج ذات دلالة إحصائية تدعم موضوعنا.

- المصادر الثانوية:

تتمثل في الكتب العلمية، المقالات العلمية، أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، المداخلات العلمية، والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة...الخ والتي تم استخدامها في تحليل النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

ثالثا: أداة الدراسة

إن أداة الدراسة التي تم الاستعانة بها خصيصا لإجراء هذه الدراسة قد تم تحديدها طبقا للموضوع واشكاليته والفرضيات المراد اثبات صحتها أو نفيها، وكذا المنهج المستخدم في الدراسة.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على أداة الاستبيان، والذي يعتبر أكثر أدوات البحث انتشاراً واستخداماً في مجالات العلوم المختلفة نظراً لفعاليته في توفير الوقت وتقليل التكلفة، وكذا إمكانية جمع البيانات عن عدد أكبر من الأفراد مقارنة بالوسائل الأخرى.

- تصميم الاستبيان:

تم اعداد الاستبيان بشكل يساعد على جمع البيانات، وعند تصميمه قمنا بمراعاة ما تم تناوله في الجانب النظري وأيضا وضوح العبارات لتسهيل فهمها، كما تم عرضه من أجل مراجعته مع الأستاذ المشرف للوصول في الأخير إلى شكله النهائي المكون من21 سؤال والذي كان مقسم كما يلي:

القسم الأول: تضمن البيانات العامة للعينة المدروسة (المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة)

القسم الثاني: تضمن محاور الدراسة الرئيسية وهي كما يلي:

- المحور الأول: يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية.
- المحور الثاني: يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية.
- المحور الثالث: يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP.

الجدول رقم (04): هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)

أقسام الاستبيان	المتغيرات الرئيسية	عدد العبارات
القسم الأول	البيانات العامة	--
القسم الثاني	محاور الدراسة	--
المحور الأول	يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية	07
المحور الثاني	يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية	07
المحور الثالث	يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP	07
المجموع	--	21

المصدر: من إعداد الطالبة

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert scale) لتحديد درجة موافقة أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات الاستبيان، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي (Likert scale)

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.21-5	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80
درجة الموافقة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي.

تم حساب المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى أولا والذي يساوي الفرق بين أكبر درجة في المقياس وأصغر درجة في المقياس أي **(5-1=4)**، وبعد ذلك يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد

درجات المقياس أي **(0.80=5/4)** وإضافته للواحد فتكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي: من 1 إلى1.80 وبنفس الطريقة لباقي المتوسطات الحسابية.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات المجمعة:

- ✓ معامل الارتباط بيرسونCorrelation de Pearson للتأكد من صدق الاتساق الداخلي.
- ✓ معامل آلفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha) من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة.
- ✓ التكرارات والنسب المئوية من أجل عرض خصائص العينة.
- ✓ الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لمعرفة متوسط آراء العينة ومدى انحراف الإجابات عن الفرضيات.
- ✓ التوزيع الطبيعي TEST T/ ONE SIMPLE TEST لاختبار الفرضيات.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

أولا: صدق الاتساق الداخلي

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان نتأكد من صدق الاتساق الداخلي لكل محور من محاوره بحساب معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، ومعامل ارتباط المحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان.

تكون معاملات الارتباط دالة إحصائيا عندما تكون القيمة المعنوية SIG لكل معامل ارتباط أقل من مستوى الدلالة 0.05

الجدول رقم (06): قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول

رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة المعنوية SIG	النتيجة
1	0.586^{**}	0.000	وجود دلالة إحصائية
2	0.673^{**}	0.000	وجود دلالة إحصائية
3	0.545^{**}	0.001	وجود دلالة إحصائية
4	0.702^{**}	0.000	وجود دلالة إحصائية
5	0.717^{**}	0.000	وجود دلالة إحصائية

6	0.670**	0.000	وجود دلالة إحصائية
7	0.664**	0.000	وجود دلالة إحصائية

****Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل عبارات المحور الأول تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها، حيث تشير معاملات الارتباط لوجود ارتباط قوي بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية له فهي تتراوح بين (0.545 و0.717) وهي قيم دالة إحصائيا، كما أن قيمة SIG أقل من مستوى دلالة 0.05 في كل عبارات المحور أي يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر عبارات المحور الأول صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (07): قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة المعنوية SIG	النتيجة
1	0.618**	0.000	وجود دلالة إحصائية
2	0.409*	0.016	وجود دلالة إحصائية
3	0.702**	0.000	وجود دلالة إحصائية
4	0.376*	0.028	وجود دلالة إحصائية
5	0.692**	0.000	وجود دلالة إحصائية
6	0.597**	0.000	وجود دلالة إحصائية
7	0.714**	0.000	وجود دلالة إحصائية

****Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed),**
***Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل عبارات المحور الثاني تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها، حيث تشير معاملات الارتباط لوجود ارتباط قوي بين عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية له فهي تتراوح بين (0.376 و0.714) وهي قيم دالة إحصائيا، كما أن قيمة SIG أقل من مستوى دلالة 0.05 في كل عبارات المحور أي يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر عبارات المحور الثاني صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (08): قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة المعنوية SIG	النتيجة
1	0.716**	0.000	وجود دلالة إحصائية
2	0.829**	0.000	وجود دلالة إحصائية
3	0.538**	0.001	وجود دلالة إحصائية
4	0.732**	0.000	وجود دلالة إحصائية
5	0.652**	0.000	وجود دلالة إحصائية
6	0.751**	0.000	وجود دلالة إحصائية
7	0.623**	0.000	وجود دلالة إحصائية

****Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل عبارات المحور الثالث تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها، حيث تشير معاملات الارتباط لوجود ارتباط قوي بين عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية له فهي تتراوح بين (0.538 و0.829) وهي قيم دالة إحصائيا، كما أن قيمة SIG أقل من مستوى دلالة 0.05 في كل عبارات المحور أي يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر عبارات المحور الثالث صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (09): معامل ارتباط المحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان	القيمة المعنوية SIG
المحور الأول	7	0.863**	0.000
المحور الثاني	7	0.928**	0,000
المحور الثالث	7	0.888**	0.000

****Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود ارتباط قوي جدا بين محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان، بحيث تتراوح قيم معامل الارتباط بيرسون بين 0.863 كأدنى قيمة و0.928 كأعلى قيمة وهي قيم مرتفعة تقترب من 1، بالإضافة إلى أن القيمة المعنوية SIG أقل من مستوى دلالة 0.05 في المحاور الثلاث، ومنه تعتبر محاور الاستبيان صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: اختبار ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة (الاستبيان) أن يعطي الاستبيان نفس النتائج في حالة لو تم إعادة توزيعه مرة أخرى على نفس أفراد العينة تحت نفس الشروط والظروف.

وقد استخدمنا في دراستنا هذه معامل ألفا كرو نباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يعتبر أكثر المؤشرات استخداما من طرف الباحثين يهدف لقياس درجة ثبات مجموعة من عبارات الاستبيان، ويأخذ معامل الثبات قيما تتراوح بين (0−1) بحيث كلما اقترب من الصفر كان الثبات منخفضا وكلما اقترب من الواحد كان الثبات مرتفعا.

تكون أداة الدراسة تتمع بثبات مقبول إذا كان معامل ألفا كرو نباخ أكبر من (0.60)، وللتأكد من ثبات الاستبيان قمنا بحساب معامل ألفا كرو نباخ كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	07	0.770
المحور الثاني	07	0.700
المحور الثالث	07	0.802
الاستبيان ككل	21	0.897

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ هي قيم مرتفعة، حيث بلغ في المحور الأول 0.770 أما في المحور الثاني 0.700 وفي المحور الثالث 0.802 كما كان مرتفع جدا في إجمالي محاور الاستبيان حيث بلغ 0.897 وكلها قيم أكبر من الحد الأدنى 0.60 مما يدل على درجة ثبات مرتفعة لأداة الدراسة ومنه يمكننا الاعتماد على هذا الاستبيان في دراستنا هذه.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأداة الدراسة

نتناول في هذا المبحث عرض وتحليل لنتائج الدراسة الميدانية، بحيث سنقوم بتحليل خصائص عينة الدراسة من حيث البيانات الشخصية لأفراد العينة، إلى جانب عرض شامل لمحاور الاستبيان من خلال عرض نتائج الإحصاء الوصفي للعبارات التي تضمنها الاستبيان.

المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وذلك من خلال توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة.

أولا: التوزيع حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية%
ليسانس	**8**	**23.5%**
ماستر	**15**	**44.1%**
ماجستير	**1**	**2.9%**
دكتوراه	**0**	**0**
أخرى	**10**	**29.4%**
المجموع	**34**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن أفراد العينة هم من حاملي الشهادات التالية: شهادة الماستر بنسبة تقدر ب 44.1% ثم تليها حاملي الشهادات الأخرى بنسبة 29.4% ثم تليها حاملي شهادة ليسانس بنسبة تقدر ب 23.5% وفي الأخير حاملي شهادة الماجستير بنسبة 2.9%.

هذا التنوع في المستويات العلمية هو ما يؤكد قدرة أفراد العينة على الفهم السريع لعبارات الاستبيان مقارنة مع الفئات الأخرى.

ثانيا: التوزيع حسب الوظيفة

الجدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
عون معاينة	**2**	**5.9%**
مفتش	**9**	**26.5%**
مفتش رئيسي	**7**	**20.6%**
مفتش مركزي	**2**	**5.9%**
مفتش قسم	**6**	**17.6%**
أخرى (مدير فرعي، رئيس مصلحة...)	**8**	**23.5%**
المجموع	**34**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن أفراد العينة يتوزعون حسب الوظائف التالية: وظيفة مفتش بنسبة 26.5%، ثم تليها وظائف أخرى (مدير فرعي، رئيس مصلحة...) بنسبة 23.5% وبعدها تليها وظيفة مفتش رئيسي بنسبة 20.6% ثم مفتش قسم بنسبة 17.6% وأخيرا مفتش مركزي وعون معاينة بنسبة 5.9%.

ثالثا: التوزيع حسب سنوات الخبرة

الجدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	**8**	**23.5%**
من 5 إلى 10 سنوات	**8**	**23.5%**
أكثر من 10 سنوات	**10**	**52.9%**
المجموع	**34**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين لنا الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة بحيث نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم الذين تتجاوز خبرتهم المهنية 10 سنوات بحيث قدرت النسبة لهذه الفئة ب 52.9% ثم تليها الفئة من 5 إلى 10 سنوات والفئة الأقل من 5 سنوات بنسبة23.5%.

هذا ما يؤكد لنا أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بالخبرة المهنية اللازمة وبالتالي يمكن الاعتماد على إجاباتهم والثقة فيها بحكم خبرتهم في الميدان ودرايتهم بموضوع الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو محاور الدراسة

لعرض وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو محاور الدراسة نعتمد على الأدوات الإحصائية التالة: التكرارات، المتوسط الحسابي الذي يبين لنا درجة موافقة أفراد العينة، والانحراف المعياري الذي يبين لنا تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، بحيث كلما زاد الانحراف المعياري زادت قيمة تشتت البيانات عن الوسط الحسابي والعكس صحيح.

أولا: عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو المحور الأول

الجدول رقم (14): عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الأول

العبارات	مستويات الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
01	16	18	00	00	00	4.47	0.50	2	مرتفعة جدا
02	12	22	00	00	00	4.35	0.48	5	مرتفعة جدا
03	18	16	00	00	00	4.53	0.50	1	مرتفعة جدا
04	13	21	00	00	00	4.38	0.49	3	مرتفعة جدا
05	14	19	1	00	00	4.38	0.55	4	مرتفعة جدا
06	10	21	3	00	00	4.21	0.59	6	مرتفعة جدا
07	6	25	1	2	00	4.03	0.67	7	مرتفعة

المحور الأول: يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية	4.33	0.35	--	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين لنا الجدول السابق عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الأول، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول بلغ 4.33 وهو محصور بين (4.21 إلى 5) أي درجة الموافقة مرتفعة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي، أما الانحراف المعياري الإجمالي فقد بلغ 0.35 وهو قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ما يؤكد لنا موافقة أغلب أفراد العينة على أن التحول الرقمي يؤثر على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم ترتيب العبارات بالاعتماد على المتوسط الحسابي، بحيث العبارة التي لديها أكبر متوسط حسابي تكون ذات أهمية أكبر وتأتي أولا وفي حال تساوي المتوسط الحسابي للعبارات يتم اختيار العبارة التي لديها أقل قيمة للانحراف المعياري كما هو الحال في العبارتين رقم 04 و05.

ثانيا: عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو المحور الثاني

الجدول رقم (15): عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثاني

العبارات	مستويات الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
01	15	19	00	00	00	4.44	0.50	1	مرتفعة جدا
02	7	27	00	00	00	4.21	0.41	4	مرتفعة جدا
03	9	24	1	00	00	4.24	0.49	3	مرتفعة جدا
04	4	30	00	00	00	4.12	0.32	7	مرتفعة
05	9	23	2	00	00	4.21	0.53	5	مرتفعة جدا
06	11	21	2	00	00	4.26	0.56	2	مرتفعة جدا

07	9	22	3	00	00	4.18	0.57	6	مرتفعة
المحور الثاني: يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية						4.23	0.29	--	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين لنا الجدول السابق عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثاني، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني بلغ 4.23 وهو محصور بين (4.21 إلى 5) أي درجة الموافقة مرتفعة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي، أما الانحراف المعياري الإجمالي فقد بلغ 0.29 وهو قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ما يؤكد لنا موافقة أغلب أفراد العينة على أن التحول الرقمي يؤثر على تطوير الإدارة الجبائية.

ولقد تم ترتيب عبارات هذا المحور من حيث الأهمية بالاعتماد على المتوسط الحسابي، بحيث العبارة التي لديها أكبر متوسط حسابي تكون ذات أهمية أكبر وتأتي أولا وفي حال تساوي المتوسط الحسابي للعبارات يتم اختيار العبارة التي لديها أقل قيمة للانحراف المعياري كما هو الحال في العبارة رقم 02 والعبارة رقم 05.

ثالثا: عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو المحور الثالث

الجدول رقم (16): عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثالث

العبارات	مستويات الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
01	8	24	2	00	00	4.18	0.52	4	مرتفعة
02	13	20	1	00	00	4.35	0.54	1	مرتفعة جدا
03	9	24	1	00	00	4.24	0.49	2	مرتفعة جدا
04	7	22	2	2	1	3.94	0.88	7	مرتفعة
05	6	27	1	00	00	4.15	0.43	5	مرتفعة
06	8	25	1	00	00	4.21	0.47	3	مرتفعة جدا

07	6	26	2	00	00	4.12	0.47	6	مرتفعة
المحور الثالث: يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP						4.16	0.38	--	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين لنا الجدول السابق عرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثالث، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث بلغ 4.16 وهو محصور بين (3.41 إلى 4.20) أي درجة الموافقة مرتفعة حسب مقياس ليكرت الخماسي، أما الانحراف المعياري الإجمالي فقد بلغ 0.38 وهو قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ما يؤكد لنا موافقة أغلب أفراد العينة على أن التحول الرقمي يؤثر على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP.

ولقد تم ترتيب عبارات المحور الثالث بالاعتماد على المتوسط الحسابي، بحيث العبارة التي لديها أكبر متوسط حسابي تكون ذات أهمية أكبر وبالتالي تأتي أولا وفي حال تساوي المتوسط الحسابي للعبارات يتم اختيار العبارة التي لديها أقل قيمة للانحراف المعياري.

ويوضح لنا الجدول التالي اتجاهات أفراد العينة نحو جميع محاور الاستبيان:

الجدول رقم (17): القياس الاحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو جميع محاور الاستبيان

الاستبيان ككل	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	34	4.24	0.30	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو جميع محاور الاستبيان كانت مرتفعة جدا حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للاستبيان ككل 4.24 وهو محصور بين (4.21 إلى 5) أي درجة الموافقة مرتفعة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي، أما الانحراف المعياري الإجمالي فقد بلغ 0.30 وهو قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ما يؤكد لنا موافقة أغلب أفراد عينة الدراسة على أن التحول الرقمي يؤثر على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية، ويؤثر على تطوير الإدارة الجبائية، ويؤثر على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها

بعد تحليل خصائص عينة الدراسة وعرض وتحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة، سنقوم في هذا المبحث باختبار الفرضيات والتأكد من صحتها للوصول إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة وأسئلتها الفرعية وقبل ذلك نقوم باختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان

يتم اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة من أجل تحديد الاختبارات المناسبة (اختبارات معلمية أو اختبارات لا معلمية) ويكون ذلك بالاعتماد على اختبار Shapiro-wilk لأن حجم العينة أقل من 50 فرد.

يكون التوزيع طبيعي إذا كان مستوى المعنوية Sig أكبر من 0.05 ومنه تكون الاختبارت معلمية أما إذا كان مستوى المعنوية Sig أقل من0.05 فالتوزيع غير طبيعي ومنه تكون الاختبارات لا معلمية. ويوضح لنا الجدول التالي اختبار التحقق من شرط التوزيع الطبيعي:

الجدول رقم (18): اختبار التحقق من شرط التوزيع الطبيعي

المحور	Shapiro-wilk			نتيجة الاختبار
	statistic	درجة الحرية	Sigمستوى المعنوية	
المحور الأول: يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية	0.924	34	0.022	غير طبيعي
المحور الثاني: يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية	0.952	34	0.140	طبيعي
المحور الثالث: يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP	0.932	34	0.035	غير طبيعي
الاستبيان ككل	0.955	34	0.175	طبيعي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

بعد إجراء اختبار Shapiro-wilk على محاور الدراسة نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى المعنوية في المحور الأول بلغ Sig = 0.022 وهو أصغر من 0.05 إذن فالتوزيع غير طبيعي لكن بما أن العينة أكثر من 30 فرد وحسب نظرية النهاية المركزية فإن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن اعتبارها طبيعية ويمكن اعتمادها في إجراء الاختبارات المعلمية.

كما يظهر لنا الجدول السابق مستوى المعنوية في المحور الثاني حيث بلغ Sig= 0.140 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي فالتوزيع هنا طبيعي وتكون الاختبارات معلمية.

ونرى أيضا مستوى المعنوية في المحور الثالث قد بلغ Sig= 0.035 وهو أصغر من 0.05 فالتوزيع هنا غير طبيعي لكن بما أن العينة أكثر من 30 فرد وحسب نظرية النهاية المركزية فإن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن اعتبارها طبيعية ويمكن اعتمادها في إجراء الاختبارات المعلمية.

وفي الأخير يظهر لنا مستوى المعنوية للاستبيان ككل حيث بلغ Sig = 0.175 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي فهو يتبع التوزيع الطبيعي، ومنه فالاختبارات المناسبة التي نستعملها هي الاختبارات المعلمية.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المطلب باختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال ما يلي:

- صياغة الفرضية الصفرية (فرضية العدم) والفرضية البديلة لفرضيات الدراسة.

- استخدام اختبار (T-test) للعينة البسيطة One Sample T test لدراسة وجود فروقات بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الفرضي الذي يساوي 3، ثم حساب مستوى الدلالة T ومقارنتها مع الدلالة الاحصائية المعتمدة في دراستنا0.05.

- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة أكبر أو يساوي المتوسط الفرضي 3 يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة أقل من المتوسط الفرضي 3 يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

أولا: اختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية: يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية.

$$(H_0) : x < 3$$

- **الفرضية البديلة (H_1):** يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية.

$$(H_1) : x \geq 3$$

ويوضح الجدول التالي البيانات الإحصائية التي تم استخدامها لاختبار صحة الفرضية الأولى من عدمها:

الجدول رقم (19): اختبار الفرضية الأولى (يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية)

T	مستوى المعنوية Sig	مستوى الدلالة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية
21.94	0.00	0.05	3	4.33	0.35	34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتيجة اختبارT-test حيث نجد قيمة T= 21.94 وبمستوى دلالة Sig تساوي0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وهذا يعني أنها دالة إحصائيا، كما أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الأول بلغ 4.33 وهو أكبر من المتوسط الفرضي 3 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

وبالتالي: **يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية**

ومنه تبعا للنتائج المتوصل إليها تم التأكد من صحة الفرضية الأولى وتم إثبات أن التحول الرقمي يؤثر على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية وهذا ما توصلنا إليه في الجزء النظري للدراسة حيث وجدنا من بين مزايا التحول الرقمي أنه يساعد على سرعة إنجاز المهام في أي وقت وأي مكان على مدار اليوم والعام من خلال ابتكار طرق عمل جديدة، كما يساعد الموظفين في العمل بحيث يصبح الوصول إلى المعلومات سهلا، كما يقلل من الأخطاء وهذا ما يؤدي إلى تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

نص الفرضية: يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية.

$$(H_0) : x < 3$$

- **الفرضية البديلة (H_1):** يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية.

$$(H_1) : x \geq 3$$

ويوضح الجدول التالي البيانات الإحصائية التي تم استخدامها لاختبار صحة الفرضية الثانية من عدمها:

الجدول رقم (20): اختبار الفرضية الثانية (يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية)

T	مستوى المعنويةSig	مستوى الدلالة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية
24.32	0.00	0.05	3	4.23	0.29	34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتيجة اختبارT-test حيث نجد قيمة T=24.32 وبمستوى دلالة Sig تساوي0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وهذا يعني أنها دالة إحصائيا، كما أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني بلغ 4.23 وهو أكبر من المتوسط الفرضي 3 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

وبالتالي: **يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية**

ومنه تبعا للنتائج المتوصل إليها تم التأكد من صحة الفرضية الثانية وتم إثبات أن التحول الرقمي يؤثر على تطوير الإدارة الجبائية، وهذا ما توصلنا إليه في الجزء النظري للدراسة حيث وجدنا أن التحول الرقمي يعمل على إحداث تغيير جذري في طريقة عمل الإدارة الجبائية من خلال الانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية تعتمد على الوسائل التكنولوجية، والمتمثلة في نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP اللذان يسمحان بالتشغيل الآلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي وكذا التبادل السريع للمعلومات بين المصالح الضريبية ومع مختلف المصالح الأخرى، بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية، هذا ما يؤدي إلى تطوير الإدارة الجبائية.

ثانيا: اختبار الفرضية الثالثة

نص الفرضية: يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP

الفرضية الصفرية (H_0): لا يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائيSAP.

$$(H_0) : x < 3$$

الفرضية البديلة (H_1): يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائيSAP.

$$(H_1) : x \geq 3$$

ويوضح الجدول التالي البيانات الإحصائية التي تم استخدامها لاختبار صحة الفرضية الثالثة من عدمها:

الجدول رقم (21): اختبار الفرضية الثالثة (يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP)

T	مستوى المعنويةSig	مستوى الدلالة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية
17.79	0.00	0.05	3	4.16	0.38	34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتيجة اختبارT-test حيث نجد قيمة T=17.79 وبمستوى دلالة Sig تساوي0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وهذا يعني أنها دالة إحصائيا، كما أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثالث بلغ 4.16 وهو أكبر من المتوسط الفرضي 3 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

وبالتالي: **يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP**

ومنه تبعا للنتائج المتوصل إليها تم التأكد من صحة الفرضية الثالثة وتم إثبات أن التحول الرقمي يؤثر على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP وهذا ما توصلنا إليه في الجزء النظري للدراسة حيث وجدنا أن نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP يقدمان العديد من الامتيازات التي تؤدي لتحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من بينها يمكن دفع الضرائب وتقديم التصريحات الجبائية إلكترونيا وبالتالي يمكن اكتشاف وتتبع إن كان هناك غش أو تهرب ضريبي ومحاربته كما يمكن تعزيز الثقافة الجبائية للمكلفين وزيادة الامتثال الضريبي، وهذا ما يؤدي إلى تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية.

خلاصة الفصل الثاني:

قمنا في هذا الفصل بإسقاط الجزء النظري للدراسة على الواقع العملي، بحيث تم إجراء دراسة ميدانية من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة والمتمثلة في موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة، وبعد استرجاعه تم تفريغه وتحليل بيانته والمتمثلة في إجابات آراء عينة الدراسة بالاعتماد على برنامج SPSS 24 وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وقد توصلنا إلى جملة من النتائج ساهمت بشكل كبير في اختبار الفرضيات، حيث تم التأكد من صحة الفرضيات وتم إثبات ما يلي:

- ✓ يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية.
- ✓ يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية.
- ✓ يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك"، والنظام المعلوماتي الجبائي SAP.

الخاتمة

الخاتمة

لقد قمنا في هذه الدراسة بمعالجة الإشكالية المطروحة من خلال التطرق لفصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري للدراسة وذلك بالتطرق للمفاهيم المتعلقة بالنظام الجبائي الجزائري والتحول الرقمي، وعلاقة التحول الرقمي بتطوير النظام الجبائي الجزائري، أما الفصل الثاني فتمثل في الدراسة الميدانية بحيث تمت الإجابة فيه على فرضيات الدراسة عن طريق استبيان تم فيه جمع آراء عينة من موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة.

في الأخير يمكن القول أن التحول الرقمي يعتبر أحد أهم المرتكزات لتحقيق الاستمرارية والتقدم في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الجبائي، وقد وجدنا من خلال دراستنا هذه أن للتحول الرقمي أثر إيجابي على تطوير النظام الجبائي الجزائري فقد أدى إلى تغيير جذري في طريقة عمل الإدارة الجبائية وذلك من خلال تسهيل أداء الأعمال واختصار الوقت وتوفير الجهد وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة، مما أدى إلى تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية، وبالتالي فالتحول الرقمي يقدم دعامة اقتصادية وسياسية للنظام الجبائي الجزائري وهو عامل أساسي للتطوير خاصة في العصر الحالي القائم على الثورة التكنولوجية.

نتائج الدراسة

وقد توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية:

- للتحول الرقمي أثر إيجابي على تطوير النظام الجبائي الجزائري من خلال استحداث نظم معلوماتية جديدة (نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP) في الادارة الجبائية.
- يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية من خلال الانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية تعتمد على الوسائل التكنولوجية.
- يلعب التحول الرقمي دورا هاما في تحسين جودة الخدمات الجبائية المقدمة للمكلفين بالضريبة.
- التحول الرقمي يحسن العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المكلفين بالضريبة وبالتالي تحسين التحصيل الضريبي.
- التحول الرقمي يؤدي إلى التقليل من فرص الغش والتهرب الضريبي.
- يساعد التحول الرقمي على توسيع الرقابة لتشمل أكبر عدد من الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية.
- التحول الرقمي يؤثر على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية وذلك من خلال استخدام وسائل تكنولوجية جديدة تساعدهم في إنجاز مهامهم والتقليل من أخطاءهم.
- نظام المعلوماتية "جبايتك" يسمح بدفع الضرائب وتقديم التصريحات الجبائية إلكترونيا مما يؤدي إلى تحسين الامتثال الضريبي للمكلفين وبالتالي تحسين التحصيل الضريبي.
- الانتقال إلى نظام جبائي إلكتروني يؤدي لاختصار الوقت والجهد وتبسيط الإجراءات الجبائية.

- ❖ التحول الرقمي له الأثر البالغ على النظام الجبائي الجزائري بجعله أكثر كفاءة وفعالية في الحصول على الاقرارات الضريبية وتحصيل مبالغ كبيرة من الأموال وذلك من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP.

مقترحات

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتي نوجزها فيما يلي:

- ❖ ضرورة مواكبة التحول الرقمي في مصالح الإدارة الجبائية لتطوير النظام الجبائي الجزائري.
- ❖ العمل على تكوين موظفي مصالح الإدارة الجبائية للاستخدام الأمثل للنظم المعلوماتية في الإدارة الجبائية.
- ❖ ضرورة ترويج الحكومة بشكل كاف للتحول الرقمي في القطاع الجبائي وأهميته في الخدمات الحكومية.
- ❖ ضرورة توفير بنية تحتية قوية من أجل التحول لنظام جبائي إلكتروني.

آفاق مستقبلية

نظرا للأهمية التي يكتسبها الموضوع، قد تفتح هذه الدراسة آفاق لبحوث ودراسات مستقبلية أخرى أكثر تفصيلا وتعمقا، يمكنها إثراء مختلف جوانبه الجديرة بالبحث وذلك من خلال التطرق لأحد النقاط التالية:

- ❖ دور التحول الرقمي في تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية.
- ❖ أثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي في الجزائر.
- ❖ دور النظام الجبائي الالكتروني في تحسين الرقابة الجبائية.
- ❖ انعكاسات تطبيق النظام المعلوماتي الجبائي SAP على أداء الإدارة الجبائية.
- ❖ التحول نحو نظام جبائي إلكتروني في الجزائر "التحديات والفرص".

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولا: الكتب

1. حسين مصيلحي. (2021). *التحول الرقمي- الإطار المستقبلي لنظم و تكنولوجيا المعلومات* (الطبعة 01). مصر: دار الكتب و الوثائق القومية.
2. محمد الحلاق. (2018). *التشريع الضريبي*. الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية السورية. تاريخ الاسترداد 30 03، 2024، من https://pedia.svuonline.org/.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

1. أحمد وشان. (2017). متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
2. الحسين مشقق. (2023). تحليل أثر النظام الجبائي الجزائري على عملية القياس المحاسبي في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
3. العمري هاشمي. (2023). تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تبني التجارة الإلكترونية دراسة حالة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
4. سميرة بوعكاز. (2015). مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
5. مريم عبد العزيز جاسم علي آل ثاني. (2023). دور النمط القيادي في إنجاح عملية التحول الرقمي: إطار نظري للتحول الرقمي بإدارات التدقيق الداخلي في القطاع العام بدولة قطر (رسالة ماجستير). كلية الإدارة و الإقتصاد، قطر: جامعة قطر.
6. نظيرة قلادي. (2017). دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة" (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

7. هناء عبداوي. (2016). مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس – (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

ثالثا: المجلات

1. أحمد حمدي النحاس، و ندى طارق دبا. (مارس، 2022). إدارة مخاطر التحول الرقمي. *المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و الإدارية، 13*(3)، الصفحات 1501-1513.
2. أحمد حنيش. (2022). انعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر. *مجلة دراسات جبائية، 11*(2)، الصفحات 85-103.
3. آمال علي إبراهيم. (يناير، 2021). دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري). *مجلة البحوث المالية، 22*(01)، الصفحات 260-291. تاريخ الاسترداد 15 01، 2024، من https://jsst.journals.ekb.eg/.
4. أمير جازية، و عاشور يوسفي. (2018). المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح. *مجلة دراسات جبائية، 7*(2)، الصفحات 71-93.
5. إيلاف بنت طلال الدماس الثمالي، و أميرة محمد علي أحمد. (2023). التحول الرقمي بإدارة منظمات الأعمال وأثره على الأداء (دراسة ميدانية على الهيئة العامة للموانئ في مدينة الرياض). *المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية*(47)، الصفحات 102-119. doi:https://doi.org/10.33193/IJoHSS.47.2023.594
6. بوعلام ولهي. (2012). ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 12*(12)، الصفحات 135-168.
7. تيسير علي زاهر. (2022). دور التحول الرقمي في أداء منظمات الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة العلوم الإدارية العراقية، 4*(2)، الصفحات 1-24.
8. جمال الدين سيليني، و فؤاد عنون. (31 10، 2021). توجه الجزائر نحو الحكومة الجبائية الالكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية وتقليص تكلفة التحصيل. *مجلة القانون العقاري*(15)، الصفحات 85-101.
9. جميلة سلايمي، و يوسف بوشي. (28 09، 2019). التحول الرقمي بين الضرورة و المخاطر. *مجلة العلوم القانونية و السياسية، 10*(02)، الصفحات 944-967.
10. حسين بومدين، نصر الدين بن شعيب، و محمد بومدين. (15 01، 2015). تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر. *مجلة الابتكار والتسويق، 2*(1)، الصفحات 153-178.

11. حسين كماش. (2024). مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر – الكشف التلخيصي السنوي "ERA نموذجا". *مجلة دراسات جبائية، 12–02*(23)، الصفحات 149–167.

12. حسين كماش، و لقمان بوخدوني. (2022). رقمنة الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر1992–2022حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و "مساهمتك". *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 06*(02)، الصفحات 767–782.

13. خالد مخلف الجنفاوي. (2021). التحول الرقمي للمؤسسات الوطنية وتحديات الأمن السيبراني من وجهة نظر ضباط الشرطة الأكاديميين بالكويت. *المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، 5*(19)، الصفحات 75–124. doi:10.33850/ajahs.2021.182274

14. خيرة شاوشي، و زهرة خلوف. (25 08، 2023). التحول الرقمي في الجزائر. *مجلة المحاسبة، التدقيق و المالية، 05*(01)، الصفحات 17–30.

15. رشا محمد حمدي الحداد. (سبتمبر، 2022). أثر تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالي – دراسة ميدانية في البنوك المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 6*(3)، الصفحات 653–702.

16. زهير بوشملة، و سعيدة سليماني. (2023). التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة – دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة سطيف. *مجلة دراسات اقتصادية، 17*(03)، الصفحات 199–214.

17. سعيدة سليماني. (31 10، 2023). مساهمة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية– دراسة ميدانية لعينة من موظفي المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 7*(2)، الصفحات 578–595.

18. سفيان شعوادي. (2023). الإصلاحات الجبائية كآلية لعصرنة الإدارة الضريبية ورقمنة إجراءات التصريحات الجبائية وتبسيطها " دراسة حالة البوابة الرقمية للتصريح ودفع الضرائب عن بعد مساهمتك". *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 07*(02)، الصفحات 417–432.

19. سفيان عبد الله رمادلية، و كمال قويدري. (29 06، 2020). تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر – عصرنة الإدارة الضريبية نموذجا–. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 14*(03)، الصفحات 463–482.

20. سمية بومعد، و علاء الدين محمد جناي. (31 12، 2023). رقمنة التحصيل الضريبي كآلية لضمان الايرادات الضريبي دراسة تجربتي مصر والأردن. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 08*(02)، الصفحات 48-60.

21. صدوقي غريسي، سي الطيب الهشمي رضا، و علي العبسي. (31 ديسمبر، 2021). واقع و أهمية التحول الرقمي و الأتمة. *مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية، 03*(02)، الصفحات 99-109.

22. طلق عوض الله السواط، و ياسر ساير الحربي. (02 05، 2022). أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي(حالة دراسية لهيئة أعضاء التدريس بجامعة الملك عبد العزيز). *المجلة العربية للنشر العلمي، 5*(43)، الصفحات 647-686. تاريخ الاسترداد 22 02، 2024، من https://www.ajsp.net.

23. عادل محمد محمد محمد. (يناير، 2023). متطلبات تطبيق التحول الرقمي في تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية بمصر. *مجلة كلية التربية ببنها، 34*(133)، الصفحات 541-570. doi:10.21608/jfeb.2023.303731

24. عبد الرحمان بوعمامة، و حسين شنيني. (19 06، 2023). التحول الرقمي لمنظمات الأعمال الجزائرية الفرص والتحديات. *مجلة دراسات اقتصادية، 23*(01)، الصفحات 49-68.

25. عبد الرحمن بن فهد المطرف. (يوليو، 2020). التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *المجلة العلمية لكلية التربية ، 36*(7)، الصفحات 158-184. تاريخ الاسترداد 29 2024,01 من https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jfe_au

26. عبد النور بورنيسة. (2021). تعقيدات النظام الضريبي: دراسة حالة الجزائر. *مجلة دراسات جبائية، 10*(1)، الصفحات 72-90.

27. فتيحة صالي، و يوسف قاشي. (31 12، 2021). تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، 06*(02)، الصفحات 31-46.

28. فلة محتال، و أحمد بساس. (18 06، 2020). أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط). *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11*(02)، الصفحات 55-72. doi:10.5281/zenodo.3897548

29. فيصل بوزيان، ومحمود عمر محي الدين. (30 06، 2021). عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. *مجلة دراسات إقتصادية، 21*(01)، الصفحات 148-166.

30. لخضر بن سعيد، و مصطفى رديف. (2022). حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا. *مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، 06*(01)، الصفحات 332-342.

31. محمد الأمين وليد طالب، و نظيرة قلادي. (ديسمبر، 2018). مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة –. *مجلة الباحث الاقتصادي (CHEEC) ، 6*(10)، الصفحات 321-342.

32. محمد بودالي، و موسى بوشنب. (2016). رقمنة الادارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر – الادارة الجبائية نموذجا –. *مجلة دراسات جبائية، 2*، الصفحات 253-279.

33. محمد قوادري. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 06*(02)، الصفحات 235-248.

34. مراد ناصر، و سمير بن عياد. (20 12، 2013). شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري. *مجلة دراسات جبائية، 2*(2)، الصفحات397-414. تاريخ الاسترداد27 03، 2024، من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/378/2/2/23471

35. مريم عمارة، هاجر سهيلة رماضنة، و نبيل قطاف. (18 06، 2023). واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية، 23*(01)، الصفحات 66-86.

36. مريم نعموني. (2020). تأثير الثقافة التنظيمية على نجاح التحول الرقمي في المؤسسة. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23*(02)، الصفحات 561-575.

37. مصطفى أحمد حامد رضوان. (يوليو، 2022). أثر التحول الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي. *المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، 1*(2)، الصفحات 47-74. doi:https://dx.doi.org/10.21608/IJAEFS.2022.159236.1001

38. ميعاد عبد الله آل نملان، آمال ناصر الشنيفي، و هيفاء عبد الله السحيم. (أفريل، 2022). التحول الرقمي في مكاتب التعليم بمدينة الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات. *المجلة العربية للعلوم التربوية و النفسية، 6*(27)، الصفحات 491-520. doi:10.21608/jasep.2022.230045

39. هاجر خلف الله، و خالد بن جلول. (2023). مساهمة التحول الرقمي في دعم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية: دراسة حالة شركة عمر بن عمر فرع مدينة قالمة. *مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، 07*(02)، الصفحات 106-124.

40. هدى بصاشي، و صليحة صفحة. (09 12، 2020). واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 05*(02)، الصفحات 105-123.

41. يوسف قاشي. (04 06، 2022). قراءة في النظام الضريبي الجزائري – المعوقات والحلول –. *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 05*(01)، الصفحات 68-89.

رابعا: المداخلات العلمية والملتقيات

1. عبد القادر شلالي، منال عمارة، و محمد هاني. (2018). أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري. *الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات* (الصفحات 1-18). البويرة: جامعة آكلي محند أولحاج وبالاشتراك مع جمعية التسويق فرع البويرة.

2. عفاف بولحية، و إبراهيم بوجاجة. (2022). التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبايتيك: دراسة تقييمية. *الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية " الفرص، التحديات والآفاق"* (الصفحات 1-13). الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر.

3. محمود عبد الرحمن كامل مكاوي. (2019). معوقات التحول الرقمي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: دراسة استكشافية. *المؤتمر السنوي الرابع والعشرون* (الصفحات 13-14). القاهرة: جامعة عين شمس.

4. هيثم ابراهيم المصدر، و عبد الفتاح أحمد نصرالله. (2020). دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية في فلسطين. *المؤتمر الدولي الأول لتكنولوجيا المعلومات والأعمال (ICITB2020)*، (الصفحات 9-10). doi:https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3688246

خامسا: المحاضرات

1. الحواس زواق. (2019-2020). محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية معمقة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

سادسا: مذكرات الماستر

1. شيماء تباني، إلهام صخري، و شيماء عقون. (2022). إستراتيجيات التحول الرقمي في المؤسسات الخدماتية: دراسة ميدانية بمديرية بريد الجزائر Algérie Poste –ولاية قالمة– (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
2. فارس تيت، و لمين عيدي. (2022). أثر العولمة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي –حالة النظام الضريبي الجزائري– (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. ايمان أبو اخميش. (06 08، 2023). *مزايا وعيوب التحول الرقمي*. تاريخ الاسترداد 07 03، 2024، من موضوع: https://mawdoo3.com.

المراجع الأجنبية:

أولا: الأطروحات والرسائل

1. varenne, p. (2020). La transformation digitale des entreprises: effectuation et business model digital dynamique (BMD²) (*thèse de doctorat)*. France: L'université de Lyon. Consulté le 02 04 , 2024, sur https:// theses.hal.science/tel-02957670

ثانيا: المجلات

1. Ebert, C., & Duarte, C. H. (2018, July). Digital Transformation. *IEEE Software, 35*(4), pp. 16-21. doi:10.1109/MS.2018.2801537

الملاحق

جامعة محمد بوضياف–المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

سيدي/سيدتي المحترم(ة)

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع/ استبيان

تحية طيبة وبعد:

تقوم الطالبة بإجراء دراسة علمية تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وجباية معمقة بعنوان: **أثر التحول الرقمي على تطوير النظام الجبائي الجزائري (دراسة أراء عينة من موظفي مصالح الضرائب لولاية المسيلة)**، واستكمالا للجانب العلمي للدراسة تم إعداد هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم حول الموضوع، وفي سبيل ذلك تأمل الطالبة في أن تحظى هذه الدراسة بقدر كبير من تعاونكم وأن تتوج الإجابات بخلاصة خبراتكم العلمية والعملية في هذا المجال وسأحرص على التعامل معها بسرية تامة واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

أرجوا ان تتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطالبة: سليماني إكرام **إشراف الدكتور:** بوبكر رزيقات

أولا: البيانات العامة

الرجاء التكرم بوضع علامة (X) أمام الخيار المناسب

.1

المؤهل العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	أخرى

.2

الوظيفة	عون معاينة	مفتش	مفتش رئيسي	مفتش مركزي	مفتش قسم	أخرى

.3

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من5إلى 10 سنوات	أكثر من 10سنوات

ثانيا: محاور الدراسة

المحور الأول: يؤثر التحول الرقمي على تحسين أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية

الرجاء التكرم بوضع علامة (X) أمام الخيار المناسب بعد قراءة الفقرات بعناية جيدة:

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يعمل التحول الرقمي على تبسيط العمليات وبالتالي تسهل عملية نقل المعرفة والخبرات مما يحسن من أداء موظفي مصالح الإدارة الجبائية ويقلل من أخطائهم.					
2	يساعد التحول الرقمي موظفي مصالح الإدارة الجبائية على مراقبة الأداء وتحسين جودة الخدمات.					
3	يوفر التحول الرقمي الجهد والوقت مما يسمح لموظفي مصالح الإدارة الجبائية من زيادة الإنتاجية في العمل.					
4	يساعد التحول الرقمي موظفي مصالح الإدارة الجبائية في إنجاز مهامهم بشكل سريع.					
5	يحسن التحول الرقمي التواصل بين موظفي مصالح الإدارة الجبائية مما يزيد من تفاعلهم ويسهل عليهم إنجاز مهامهم.					
6	يعمل التحول الرقمي على زيادة المرونة في العمل بحيث يمكن لموظفي مصالح الإدارة الجباية العمل من أي مكان وفي أي وقت.					
7	يضمن التحول الرقمي تأهيلا مناسبا لموظفي مصالح الإدارة الجبائية مما يحسن من أداءهم.					

المحور الثاني: يؤثر التحول الرقمي على تطوير الإدارة الجبائية.

الرجاء التكرم بوضع علامة (X) أمام الخيار المناسب بعد قراءة الفقرات بعناية جيدة:

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يعمل التحول الرقمي على إحداث تغيير جذري في طريقة عمل الإدارة الجبائية من خلال الانتقال من إدارة تعتمد على الأوراق أو إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية.					
2	يسهل استخدام نظام المعلوماتية "جبايتك " ونظام المعلوماتي الجبائي SAP" عمل الإدارة الجبائية ويزيد من كفاءتها.					
3	يسمح استخدام نظام "جبايتك" ونظام SAPعلى مستوى الإدارة الجبائية بالتبادل السريع للمعلومات بين المصالح الضريبية ومع مختلف المصالح المؤسساتية.					
4	أثر استخدام نظام "جبايتك" ونظام SAP على مستوى الإدارة الجبائية في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.					
5	يسمح النظام المعلوماتي الجبائي SAP بالمعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.					
6	يعمل التحول الرقمي على تبسيط الإجراءات الضريبية بين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية.					
7	يساعد التحول الرقمي على مكافحة الفساد الجبائي وزيادة تحسين الشفافية مما يُمَكِّن الإدارة الجبائية من القيام بمهامها على أتم وجه.					

المحور الثالث: يؤثر التحول الرقمي على تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائية SAP.

الرجاء التكرم بوضع علامة (X) أمام الخيار المناسب بعد قراءة الفقرات بعناية جيدة:

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يسمح التحول الرقمي بتوسيع القاعدة الضريبية وتعظيم الإيرادات الضريبية وبالتالي تحسين التحصيل الضريبي.					
2	يمكن من خلال نظام المعلوماتية "جبايتك" دفع الضرائب وتقديم التصريحات الجبائية إلكترونيا مما يؤدي إلى تحسين التحصيل الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية.					
3	يسهل التحول الرقمي عملية الرقابة الجبائية ويحسنها وذلك من خلال التقليل من استخدام الوثائق الإدارية والارتكاز على الأنظمة المعلوماتية (نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائي SAP).					
4	يمكن من خلال التحول الرقمي التقليل من تنقل الأعوان الجبائيين إلى محل المكلفين بالضريبة أي إمكانية الحصول على المعلومات دون التدخل الميداني.					
5	يساعد التحول الرقمي على توسيع الرقابة لتشمل أكبر عدد من الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية.					
6	يسمح النظام المعلوماتي الجبائي SAP بسهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين الذين يثب ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية وهو ما يؤدي إلى تفعيل الرقابة الجبائية.					
7	يحسن التحول الرقمي العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية وذلك من خلال استخدام نظام المعلوماتية "جبايتك" والنظام المعلوماتي الجبائية SAP مما يسمح بزيادة الامتثال الضريبي للمكلفين وتقليل التهرب الضريبي وهذا ما يؤدي إلى تحسين التحصيل الضريبي.					

نشكر لكم حسن تعاونكم معنا.

مخرجات SPSS 24

اختبار صدق الاتساق الداخلي بمعامل ارتباط المحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان

Correlations

		الاستبيان_ككل	المحور_الاول	المحور_الثاني	المحور_الثالث
الاستبيان_ككل	Pearson Correlation	1	.863**	.928**	.888**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	34	34	34	34
المحور_الاول	Pearson Correlation	.863**	1	.737**	.577**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	34	34	34	34
المحور_الثاني	Pearson Correlation	.928**	.737**	1	.775**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	34	34	34	34
المحور_الثالث	Pearson Correlation	.888**	.577**	.775**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	34	34	34	34

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

اختبار الثبات الفا كرونباخ

الاستبيان ككل

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.897	21

المحور الأول

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.770	7

المحور الثاني

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.700	7

المحور الثالث

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.802	7

التكرارات Frequency

البيانات الشخصية

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	8	23.5	23.5	23.5
	ماستر	15	44.1	44.1	67.6
	ماجستير	1	2.9	2.9	70.6
	أخرى	10	29.4	29.4	100.0
	Total	34	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عون معاينة	2	5.9	5.9	5.9
	مفتش	9	26.5	26.5	32.4
	مفتش رئيسي	7	20.6	20.6	52.9
	مفتش مركزي	2	5.9	5.9	58.8
	مفتش قسم	6	17.6	17.6	76.5
	أخرى	8	23.5	23.5	100.0
	Total	34	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	8	23.5	23.5	23.5
	من 5 إلى 10 سنوات	8	23.5	23.5	47.1
	أكثر من 10 سنوات	18	52.9	52.9	100.0
	Total	34	100.0	100.0	

التحليل الوصفي

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
A1	34	4.47	.507
A2	34	4.35	.485
A3	34	4.53	.507
A4	34	4.38	.493
A5	34	4.38	.551
A6	34	4.21	.592
A7	34	4.03	.674
المحور_الاول	34	4.3361	.35498
Valid N (listwise)	34		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
B1	34	4.44	.504
B2	34	4.21	.410
B3	34	4.24	.496
B4	34	4.12	.327
B5	34	4.21	.538
B6	34	4.26	.567
B7	34	4.18	.576
المحور_الثاني	34	4.2353	.29609
Valid N (listwise)	34		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
C1	34	4.18	.521
C2	34	4.35	.544
C3	34	4.24	.496
C4	34	3.94	.886
C5	34	4.15	.436
C6	34	4.21	.479
C7	34	4.12	.478
المحور_الثالث	34	4.1681	.38279
Valid N (listwise)	34		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الاستبيان_ككل	34	4.2465	.30693
Valid N (listwise)	34		

اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحور_الاول	.181	34	.006	.924	34	.022
المحور_الثاني	.140	34	.091	.952	34	.140
المحور_الثالث	.199	34	.001	.932	34	.035
الاستبيان_ككل	.153	34	.042	.955	34	.175

a. Lilliefors Significance Correction

اختبارات T- Test

الفرضية الأولى:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور_الاول	34	4.3361	.35498	.06088

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
المحور_الاول	21.947	33	.000	1.33613	1.2123	1.4600

الفرضية الثانية:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور_الثاني	34	4.2353	.29609	.05078

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
المحور_الثاني	24.327	33	.000	1.23529	1.1320	1.3386

الفرضية الثالثة:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور_الثالث	34	4.1681	.38279	.06565

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
المحور_الثالث	17.793	33	.000	1.16807	1.0345	1.3016

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: إكرام اللقب: سليماني

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109943131 والصادرة بتاريخ: 2021/01/30

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

أثر التحول الرقمي على تطوير النظام المحاسبي الجزائري

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/05/25

الإمضاء

تم بحمد الله